الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالبة:

- عزيزي زوليخة

تحت عنوان:

واقع وآفاق الميزان التجاري في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة

دراسة حالة الجزائر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
كمال زيتوني	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
السعيد بن لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
صالح سراي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه،

نحمده تعالى عند هذا المقام

وفي هذا المقال نثني عليه الخير كله ولا نحصي

ثناءا عليه وهو أهل الحمد والشكر والثناء

وفي لحظات العرفان بالجميل وحسن الصنيع لا يسعنا إلا أن نحمد الله

الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ونصلي ونسلم على نور القلوب وضياءها حبيبنا

وقرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم

أتقدم بالشكر لكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "بلخضر السعيد"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي كانت لنا خير معين في هذه الدراسة.

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذه الدراسة

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة

- عزيزي زوليخة

إهـــــــــــداء

❖ إلـى من قال فيهما سبحأنه وتعالي:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ قُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

❖ إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلي ما في الوجود

❖ أمـــي الحبيبة الغالية .

❖ إلـــــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وعرفانا وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي .

❖ إلى زوجي العزيز الذي كان سندا لي في كل الصعاب

❖ إلى قرة عيني : تسنيم، طه عبد الرحيم، سجى بيان

❖ إلى والدي زوجي وأهله جميعا.

❖ إلـــــــى إخوتي واخوتي الاعزاء

❖ إلـــــــى كل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية

❖ إلى دفعة إقتصاد دولي 2022/2021

❖ إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

❖ عزيزي زوليخة

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار النظري الميزان التجاري والمنظمة العالمية للتجارة بالإشارة حالة الجزائر	
تمهيد:	9
المبحث الأول: الأسس النظرية للميزان التجاري	10
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	10
المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:	11
المطلب الثالث: مفهوم الصادرات والواردات وطريقة حساب كل منهما	13
المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.	16
المطلب الأول: ماهية المنظمة العلمية للتجارة.	16
الفرع الأول: تعريف ونشأة المنظمة العالمية للتجارة.	16
الفرع الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة.	20
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.	22
الفرع الأول: الأجهزة العامة.	22
الفرع الثاني: الأجهزة المتخصصة.	24
المطلب الثالث: آلية عمل أجهزة المنظمة التجارة العالمية.	25
الفرع الأول: آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة.	25

الفرع الثاني: الانضمام والانسحاب وتسوية النازعات في المنظمة العالمية للتجارة.	26
المبحث الثالث: الجزائر ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	31
المطلب الأول: دوافع وأهداف وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	31
الفرع الأول: إنعاش الاقتصاد الوطني.	32
الفرع الثاني: تحفيز وتشجيع الاستثمارات.	32
الفرع الثالث: مسايرة التجارة الدولية.	33
الفرع الرابع: الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة.	33
المطلب الثاني: إجراءات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	34
الفرع الأول: تقديم طلب الانضمام.	35
الفرع الثاني: تقديم مذكره السياسة التجارية.	36
المطلب الثالث: مسار مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	37
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر	
تمهيد	44
المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر.	45
المطلب الأول: الزارعة في الاقتصاد الجزائري.	45
الفرع الأول: مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.	45
الفرع الثاني: تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة (2010-2016).	47
الفرع الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل .	47
المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017)	49
الفرع الأول: الصادرات الزراعية الجزائرية.	49

الفرع الثاني: الواردات الزراعية الجزائرية.	50
الفرع الثالث: وضعية الميزان التجاري الزراعي في الجزائر.	53
المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي.	54
الفرع الأول: الآثار الايجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي.	54
الفرع الثاني: الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي.	56
الفرع الثالث: الآفاق والمقترحات لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر للمساهمة في التجارة الخارجية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.	58
المبحث الثاني: الآثار المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي وميزان الخدمات في الجزائر.	60
المطلب الأول: مكانة الصناعة في الاقتصاد الجزائري.	60
الفرع الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي.	60
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر.	62
المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات الصناعية والميزان التجاري الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).	63
الفرع الأول: تطور الواردات الصناعية خلال الفترة (2010-2017)	63
الفرع الثاني: الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004-2014)	66
الفرع الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية.	68
المطلب الثالث: الانعكاسات والآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي.	69
الفرع الأول: الآثار الايجابية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي.	69

الفرع الثاني: الآثار السلبية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي.	71
الفرع الثالث: الآفاق والمقترحات لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر للمساهمة في التجارة الخارجية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.	73
المبحث الثالث: الآثار المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان الخدمات في الجزائر	75
المطلب الأول: مكانة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري.	75
الفرع الأول: مساهمة قطاع الخدمات في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة(2010-2017).	75
المطلب الثاني: الآثار الايجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على الميزان التجاري الخدمي.	77
المطلب الثالث: الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على الميزان التجاري الخدمي.	78
خلاصة الفصل الثاني	80
الخاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	86
الملخص	

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	تطور مساهمة الزارعة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2010-2016.)	45
(02)	تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2010-2016)	47
(03)	تطور عدد ونسب العاملين في قطاع الزارعة في الجزائر خلال الفترة(2010- 2017).	48
(04)	تطور الصادرات الزراعية للجزائر خلال الفترة (2010-2016)	49
(05)	الواردات الزراعية للجزائر خلا ل الفترة (2010-2016)	51
(06)	تطور قيم أهم الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة(2009-2016)	52
(07)	تطور رصيد الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة(2010-2016)	53
(08)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2017) .	61
(09)	تطور نسبة العاملين في قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة(2010-2017).	62
(10)	تطور الواردات الصناعية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة(2010- 2017).	64
(11)	تطور معدل الاختراق حسب قطاعات النشاط في الصناعة التحويلية خلال الفترة (2008-2017).	65
(12)	تطور رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004-2014).	66
(13)	نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2009-2016)	68
(14)	تطور عدد ونسب العاملين في قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة	75

	(2010-2017).	
(15)	نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2017)	76
(16)	تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة(2010-2017)	77

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	التمثيل البياني لتطور مساهمة الزارعة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة(2010-2016)	46
(02)	التمثيل البياني لتطور عدد ونسب العاملين في قطاع الزارعة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).	48
(03)	تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2017) .	61
(04)	تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة(2000- 2017)	63
(05)	التمثيل البياني لتطور رصيد الميزان التجاري الصناعي خلال الفترة (2004- 2014).	67

مقدمـــــــــة

مقدمة:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى زيادة الصادرات وفتح الأسواق العالمية ومواجهة المنافسة الشرسة عن طريق الأسعار التنافسية لسعر النفط في المنظمات الدولية من أجل توازن الميزان التجاري وإن المتتبع لمسار أسعار النفط منذ عشرينيات القرن الماضي وإلى الآن لاشك بأنه سوف يقف على نتائج بالغة الأهمية نظرا للمورد المالي من أجل تحقيق توازن في ميزان الدفوعات عامة وفي الميزان التجاري خاصة، بحيث يمثل نقطة قوة اقتصادية لكثير من دول العالم خاصة الدول المصدرة للنفط.

لقد اتخذ العالم اتجاها جديدا بظهور العولمة على جميع المستويات)الثقافية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، المالية ...الخ(، فلقد أصبح العالم قرية صغيرة بعد إزالة جميع الحواجز أمام العولمة، وحيث أن النظام الاقتصادي جزء من النظام العالمي يقتضي أيضا إزالة جميع القيود والعقبات أمام حركة رؤوس الأموال والتجارة بين الدول، فقد بدأنا نشهد المزيد من الاندماج للشركات والأسواق والتحرر لكثير من الاقتصاديات وتدفقات متنامية للعمالة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والمعلومات والسلع والخدمات وتراجع السياسات الحمائية، ورفع القيود والحواجز الجمركية والغير جمركية أمام هذه التدفقات.

ومما ساعد على تطور العولمة ظهور اطر مؤسساتية دولية من أجل تسيير وادارة هذا النظام العالمي الجديد المتفتح، ولعل ابرز واهم هاته المؤسسات الدولية : صندوق النقد الدولي، البنك العالمي واللذان انبثقا عن مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة النظامين النقدي والمالي الدوليين، إلا أنه بقي ضلع لم يكتمل في إدارة النظام الاقتصادي الدولي، وهو مؤسسة تعنى بإدارة شؤون المبادلات التجارية الدولية، حيث كان الهدف من هذا كله هو إنشاء نظام اقتصادي عالمي يتكامل بإنشاء ثلاث أضلاع يمثل كل ضلع فيه ركن رئيسي في النظام الاقتصادي العالمي النظام النقدي الدولي يتولى إدارته وتدبير شؤونه صندوق النقد الدولي، أما عن النظام المالي الدولي يتولى إدارته وتدبير شؤونه البنك الدولي، والنظام التجاري الدولي والذي يتولى إدارته وتدبير شؤونه منظمة التجارة العالمية وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة تكون دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد اكتملت.

بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة سعت الدول إلى الانضمام إليها من أجل الاستفادة من المزايا التي تتيحها المنظمة والمكاسب للدول الأعضاء، ولقد وجدت الدول النامية نفسها مضطرة للانضمام والتوجه إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل مسايرة التطور الحاصل في التجارة العالمية، وهذا من بالرغم من التبعات والآثار السلبية المصاحبة للانضمام، لكون الدول المتقدمة تحظى بالنصيب الأوفر من المزايا، في حين ستتكفل الدول النامية بتحمل الآثار السلبية المنجرة عن الانضمام.

والجزائر كدولة نامية عرفت تجارتها الخارجية منذ الاستقلال تحولات كبيرة واصلاحات انطلاقا من مرحلة الرقابة إلى مرحلة الاحتكار ووصولا إلى مرحلة التحرير التام لتجارتها الخارجية، وبتوجهها نحو تحرير تجارتها الخارجية انطلاقا من سنة 1994 قامت بالعديد من الإجراءات وسن مجموعة من القوانين كما سعت الجزائر إلى تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، الا أنها ومنذ ذلك الحين لا تزال في مفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ويبقى ملف انضمامها ملفا يكتنفه الكثير من الغموض ومجال للأخذ والرد بين المختصين، فالجزائر قطعت خطوات كبيرة للانضمام وبقي الانضمام إلى المنظمة مرهونا ببعض القضايا والمسائل، وبالتالي فهو قضية وقت لا أكثر، ومع هذا فان الانضمام قد يكون حتمية تفرضها المتغيرات العالمية، وبهذا لا يمكن للجزائر أن تبقى خارج أسوار المنظمة العالمية للتجارة، فاغلب دول العالم منطوية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة وبقائها خارج المنظمة ربما يفوت عليها الكثير من الف رص لنمو الاقتصاد وتطوره، لكن هذا لا يتأتى الا في حالة تكييف اقتصادها للانضمام المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة، وذلك بتأهيله بشكل جيد لهذا التحدي لان الانضمام لهاته المنظمة يعتبر من بين التحديات التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري في الوضع الحالي خاصة وأنه اقتصاد غير منتج ويعتمد على الاستيراد بشكل كبير وهناك غياب كامل للقطاعات المنتجة قي الاقتصاد الوطني، ولهذا يبقى الانضمام بواقع اقتصادنا اليوم أمر في غاية الخطورة على الاقتصاد الوطني.

1-الإشكالية:

ومن خلال ماسبق نطرح الإشكالية التالي:

ما هو واقع الميزان التجاري في الجزائر وما هي آفاقه وتحدياته في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

2 – الأسئلة الفرعية:

وفي ضوء هذه الإشكالية تبرز لنا عدة أسئلة فرعية من أبرزها:

- **ما هو واقع الميزان التجاري الجزائري، وكيف يمكن الاستناد عليه للحكم عليه خارجيا؟**
- **ما هي المنظمة العالمية للتجارة وما هي أثارها على انسياب وتحرير التجارة العالمية؟**
- **هل الميزان التجاري في الجزائر يمكن أن يتكيف مع المتغيرات الخارجية الراهنة وخصوصا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟**

❖ **3 – الفرضيات:**

وللإجابة على التساؤلات التالية نطرح الفرضيات التالية:

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها اعتمدنا الفرضيات التالية والتي يمكن أن تساعدنا على الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية:

– الميزان التجاري يمكن اعتباره أهم مكون لميزان المدفوعات وبحسب قيمة رصيده يمكن الحكم على الوضعية الخارجية للبلد؛

– المنظمة العلمية للتجارة تعتبر الإطار المؤسسي لتحرير التجارة؛

– إن الميزان التجاري الجزائري يعتمد على الصادرات النفطية وبالتالي إذا لم يتغير هيكل الصادرات في الجزائر فيمكن اعتبار الانفتاح الاقتصادي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء لن تستفيد منه، بقدر ما تصبح الجزائر سوقا استهلاكية موسعة.

4 –أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- علاقته الموضوع بتخصصنا.
- محاولة التعمق والبحث في هذا المجال.

5 –أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة إلى:

- فهم وتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع.
- تحديد نوعية العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والميزان التجاري.
- التعرف على الواقع الحالي للميزان التجاري في الجزائر، وكذا معرفة أهم التط وارت التي مر بها الميزان التجاري خلال فترة الدراسة؛
- التعرف على أهم التطورات التي عرفتها مفاوضات الجزائر إلى الآن مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- محاولة للتنبؤ والاستشراف لأهم الانعكاسات والآثار التي سوف تنجر عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وخصوصا على الميزان التجاري.
- الوصول إلى حلول مناسبة للإشكالية العامة، واختبار صحة كل من فرضيات البحث الموضوعة.

6 –أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذا البحث في:

- يكتسي هذا البحث أهمية بالغة كونه يعالج موضوعا مهما خاصا بمستقبل التجارة الخارجية للجزائر في ظل الظروف والتغيرات الراهنة على المستوى الدولي والمحلي وسعي الجزائر إلى تطوير تجارتها خارج نطاق المحروقات وخصوصا في السنوات الأخيرة، والتي عرفت أسعار المحروقات انخفاضا حادا،
- وتزداد أهمية البحث في ظل سعي الجزائر إلى مسايرة الاقتصاد العالمي والاندماج فيه باعتباره أمر لا مفر منه، لأن وجود الجزائر خارج الاقتصاد العالمي وفي منأى عنه أمر لا يمكن أن تستفيد منه الجزائر في تطوير اقتصادها وتجارتها الخارجية، خاصة وان 98 % من التجارة العالمية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.
- الفهم الواضح والجيد للتصدير بصفة عامة، وتقلبات أسعار النفط بصفة خاصة، يساعد الدولة على تحقيق توازن للميزان المدفوعات والتجاري معا.
- توضيح طبيعة العلاقة الموجودة بين المنظمة العالمية للتجارة والميزان التجاري وانعكاساتها الايجابية والسلبية .
- تعرف الدولة مامدى اتباعها لتوزيع الصادرات خارج المحروقات عند جلب العملة الصعبة أثناء التصدير.
- وذلك تكمن أهمية الموضوع في أنها تعالج إشكالية تعاني منها الجزائر منذ عقود، وهي مشكلة أحادية الهيكل الاقتصادي.
- كونه يعد من القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام الدول خاصة منها النامية.
- ضرورة مسايرة الاقتصاد العالمي الذي يتميز بالحركية والسرعة والتطور والاندماج فيه في اقرب وقت سيعجل بالكثير من المكتسبات، وهذا يكون في حالة التأهب بشكل جيد للدخول في غمار العولمة الاقتصادية، وبالتالي محاولة التعرف على أهم المكتسبات والمخاطر التي يمكن أن تنجر على هذا الاختيار المقترح في المرحلة القادمة.

8 – منهج الدراسة :

لقد استخدمنا في هذه الدراسة كل من:

– المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله معرفة العوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها وهي متمثلة في المنظمة العالمية التجارة والميزان التجاري؛

– الأسلوب التحليلي والاستقرائي وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي وبهما يتم معرفة مسبباتها والعناصر المؤثرة فيها من خلال الاحصائيات والوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات؛ من خلال استقرائنا للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الجزائري، ومن ثم اقتراح الحلول المستقبلية المناسبة ومناقشة ومعالجة الانعكاسات المرتقبة من خلال انضمام الجزائر للمنظمة.

9- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: "فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019- "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018-2019، للطالب شتاتحة عمر.

الهدف من الدراسة:

يعالج هذا البحث مدى فاعلية السياسة التجارية في الجزائر كأداة للحد من الآثار التي خلفتها تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقدمي النمذجة القياسية المناسبة للعالقة الاقتصادية بين الميزان التجاري وتقلبات أسعار النفط من جهة، ومتغيرات السياسة التجارية من جهة أخرى، باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأVECM ، وكذا اختبارات الارتباط الذاتي عند الابطاءات الزمنيةARDL .

نتائج الدراسة:

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الرسوم الجمركية والميزان التجاري، إضافة إلى وجود علاقة بني احتياطي الصرف والميزان التجاري، بينما يقتصر أثر كل من تقلبات أسعار النفط وسياسة تخفيض العملة على الميزان التجاري في المدى الطويل.

– **الدراسة الثانية:**" دراسة الصادق بوشنافة: والتي هي بعنوان **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمي للتجارة على قطاع صناع الأدوية**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007

الهدف من الدراسة: وقد حاول الباحث في هذا البحث معرفة أهم الآثار المحتملة على القطاع الصناعي تحديدا في الجزائر وبالخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وصناعة الأدوية وتبيان أهم الانعكاسات على هذا القطاع.

نتائج الدراسة: وقد توصل إلى أن الجزائر في حالة الانضمام لا يمكن أن تجابه المنافسة الخارجية في جميع الميادين نظرا لضعف هيكل الاقتصاد الجزائري وبالتالي سوف تطغى الآثار والسلبيات أكثر من الأمور الايجابية.

الدراسة الثالثة: دراسة صاولي مراد: والتي تحمل عنون **آفاق ترقية التجارة الخارجية لدول الاتحاد المغرب العربي وفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة – حالة الجزائر** –، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010.

- **تهدف هذه الدراسة إلى:**" وقد حاول الباحث تبيان دور تحرير التجارة وانعكاساتها على المغرب العربي، وضرورة التعاون بين هاته البلدان من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من أجل تفعيل الآثار الايجابية لهذا التحرر والحد من الآثار السلبية وكذا من أجل توجيه هذا التحرر لصالح الدول المغاربية ولصالح أهدافها على جميع الأصعدة والمستويات.
- **نتائج النتائج:** وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج كانت تصب في ضرورة تفعيل التجارة البينية بين الدول المغاربية من أجل التعاون الاقتصادي من ناحية، كما توصل إلى أن حجم التجارة والتعاون بين الدول المذكورة لا يزال لا يرقى إلى مستوى تطلعات هاته البلدان، وبالتالي هناك مستقبل للتكامل المغاربي الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في الحد من آثار وتبعات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا.

9 – صعوبات الدراسة:

- الصعوبة الحقيقية التي اعترضتنا في هذا البحث تتمثل في عدم توفر بعض الإحصائيات الخاصة بالصادرات؛
- ضيق الوقت المحدد لإنجاز الدراسة بالمقارنة مع اهميتها والاهداف المرجوة منها؛
- صعوبة الحصول على بيانات الدراسة؛
- بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في بعض الإحصائيات ومن جانب الهيئات الوطنية الرسمية. بالإضافة إلى اختلاف الوحدات، عند لجوئنا إلى أكثر من مرجع في تجميع الإحصائيات، سواء من طرف الهيئات الوطنية الجزائرية أو الدولية؛

10- هيكل الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية وتحقيق أهداف الموضوع قسمنا الدراسة إلى فصلين؛ الفصل الأول الدراسة النظرية للمنظمة العالمية للتجارة والميزان التجاري وحالة انضمام الجزائر للمنظمة ويحتوي كل على ثلاثة مباحث، أما الفصل الثاني فجاءت دراسة حالة الجزائر ويحتوي على مبحثين.

ففي الفصل الأول بعنوان **الإطار النظري للميزان التجاري والمنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر** حيث تطرقنا فيه للمبحث الأول: ماهية الميزان التجاري، والمبحث الثاني: ماهية المنظمة العالمية للتجارة ثم تطرقنا إلى المبحث الثالث: الجزائر ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أما في الفصل الثاني بعنوان **الآثار المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري في الجزائر** فتطرقنا فيه للمبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي في الجزائر وفي الأخير تطرقنا في المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الخدماتي في الجزائر.

الفصـــــل الأول

الإطار النظري للميزان التجاري والمنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

المبحث الثاني: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الجزائر ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تمهيد:

لقد كان ميلاد المنظمة العالمية للتجارة حدثا مهما في الاقتصاد العالمي، بعدما كانت اتفاقية ممثلة قي الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة قبل جولة أو رغواي، وبهذا أصبحت الوريث والمكمل للاتفاقية العامة للتعريفة و للتجارة والإطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية بين أعضائها، غير أن دائرة نشاطها أصبحت أكثر اتساعا وتعقيدا مقارنة بالمسائل التي كانت تعالجها الجات ، يرجع الفضل في إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى النجاح الذي أحرزته جولة الأورغواي، حيث حولت اتفاقية الجات والسكرتارية التي كانت تنظمها من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية، تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية، وتطبق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي أقرت في جولة الأورغواي وبالتالي أصبحت منظمة التجارة العالمية تقف جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي، بحيث تعتبر منظمة التجارة العالمية الصورة الأكثر تطورا ونضجا وشمولا لاتفاقية الجات، حيث صارت مرادفا للعولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة ،يتمتع فيها أرس المال بحرية الحركة وهو ما ينشط عمل الشركات متعددة الجنسيات.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية للميزان التجاري

المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الجزائر ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي مثلا على أن الصناعة كفئة جدا او أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فان الرصيد اتجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل دولة تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الصادرات والواردات السلعية للبلد

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

1-مفهوم الميزان التجاري[1]:

التعريف الأول: يعرف على أنه(صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات) [2]

التعريف الثاني: يعرف بأنه(الصادرات والواردات من سلع المادية الي تمر بحدود الدولة الجمركية)[3]

التعريف الثالث: يشمل كل المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تكون من خلال تدفقات سلعية، بين المقيمين وغير المقيمين[*] خلال فترة زمنية معينة

يعبر عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين الصادرات والواردات حيث يعتبر حساب تجارة السلع حسابا جزئيا من العمليات الجارية، ويدون في هذا الحساب الصادرات والواردات من السلع ورصيد هذا الحساب قد يكون دائنا ويسمى في هذه الحالة فائض الميزان التجاري، أما إذا كان الرصيد مدينا فيقال له العجز في الميزان التجاري، ويمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية: رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) –

---

[1] – حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، العدد22، الكويت : الكويت،2004، ص 25.

2 – بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016-2017، ص 04.

[3] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية الطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص 102.

[*] غير المقيمين : كل شخص خارج الدولة سواء كان مواطنا أو أجنبيا.

إجمالي واردات البلد (M)، حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد . [1]

مما سبق نعرف الميزان التجاري على أنه: (الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات).

يكون فائض في الميزان التجاري عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات ويكون في حالة عجز عندما تكون قيمة الواردات أكبر من الصادرات.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي مثلا على أن الصناعة كفئة جدا او أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فان الرصيد اتجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل دولة تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الصادرات والواردات السلعية للبلد . [2]

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا .

1 – التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

معناه :

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي ونتيجة لهذا الوازن تتجه

[1] – حسان خضر، المرجع السابق، ص 26.

[2] – عدنان تاية النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن،2012، ص 76.

أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا أو انخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي . [1]

2 – الاختلال في الميزان التجاري: يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها من الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة لدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد .

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة اتجاهها نحو تحقيق التنمية، حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات، إضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في

[1] – فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن،2004، ص 124.

الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

3 – أسباب الاختلال في الميزان التجاري: تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية. [1]

3-1- أسباب اقتصادية: وتتمثل في:

أ – التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فأنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة .

ب – أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ج – أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية، وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

المطلب الثالث: مفهوم الصادرات والواردات وطريقة حساب كل منهما

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

[1] –عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي، عمان: الأردن، 1999، ص 126.

1- مفهوم الصادرات والواردات:

تعرف الصادرات Exports: بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجة متحركة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والناتج[1]، كما يمكن أن تعرف الصادرات: " على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني "[2]. مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات.

حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية. وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، ولذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطها يتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية الاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف[3].

أما المستوردات Imprts: فهي السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي يتم شراؤها من الخارج حيث تمثل المستوردات سحبا (تسربا) من تدفق الدخل القومي الدائري وتؤدي إلى تخفيض الدخل والناتج الحقيقين [4]. يتضح مما سبق أن الصادرات والمستوردات يمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية.

من التعريف السابق للصادرات يتضح لنا أن الصادرات عبارة عن سلع وخدمات منتجة محليا وتباع في الخارج، أما المستوردات فإنها سلع وخدمات ينتجها الأجانب وتباع محليا.

وبالتالي فإن صافي الصادرات لأي دولة عبارة عن قيمة صادراتها من السلع والخدمات مطروحا منها قيم مستورداتها من السلع والخدمات، ونظرا لأن صافي الصادرات تخبرنا فيها إذا كانت الدولة بالمجمل مشترية أو بائعة في السوق العالمية السلع والخدمات يطلق عليها أيضا الحساب الجاري .

---

[1] – الهيئة العامة للإحصاء، الميزان التجاري، سبتمبر 2016، ص 2، stats.gov.sa

[2] – عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 13.

[3] – حربي محمد موسى عريقات، " مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي "

[4] –الهية العامة للإحصاء، مرجع سابق، ص 2.

ويشار في حالة صافي الصادرات الموجب بأن الصادرات أكبر من المستوردات، اي أن الدولة تبيع سلع وخدمات للخارج أكثر من شرائها من الخارج، وفي هذه الحالة نقول أن الدولة تواجه فائض في الحساب الجاري أما في حالة أن كانت الدولة تبيع للخارج أقل من مشترياتها من الدول الأخرى وفي هذه الحالة نقول أن الدولة تواجه عجز في الحساب الجاري لكن في حالة إذا كان صافي الصادرات مساويا للصفر، أي أن الصادرات ومستوردات الدولة متساوية تماما فإن الدولة تواجه توازن تجاري[1].

ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب المدين[2].

2- طريقة حساب كل من الصادرات والواردات:

- تحسب قيمة الصادرات على أساس قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير.
- تحسب قيمة الواردات على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين [3].

[1] – حسام على داود، " مبادئ الاقتصاد الكلي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع "، عمان، 2004، ص 145.

[2] – نسيمة ناصر، مرجع سابق، ص 25.

[3] – شوشان زهير، " تقلبات أسعار الصرف وآثارها غلى الميزان التجاري "، مذكرة ماستر أكاديمي مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015، ص 66.

المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.

يرجع الفضل في إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى النجاح الذي أحرزته جولة الأورغواي، حيث حولت اتفاقية الجات والسكرتارية التي كانت تنظمها من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية، تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية، وتطبق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي أقرت في جولة الأورغواي وبالتالي أصبحت منظمة التجارة العالمية تقف جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي، بحيث تعتبر منظمة التجارة العالمية الصورة الأكثر تطورا ونضجا وشمولا لاتفاقية الجات، حيث صارت مرادفا للعولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة، يتمتع فيها أرس المال بحرية الحركة وهو ما ينشط عمل الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: ماهية المنظمة العلمية للتجارة.

في هذا المطلب سنتعرض إلى تعريف المنظمة العالمية للتجارة وظروف ومبررات إنشاءها.

الفرع الأول: تعريف ونشأة المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

لاشك أن اتفاقية مراكش 1994 هي معاهدة دولية متعددة الأطراف مؤسسة لمنظمة دولية عالمية متخصصة في مجال التجارة الدولية وهي المنظمة العالمية للتجارة، وتعد اليوم أوسع وأشمل اتفاقية دولية تجارية مقارنة بغيرها من الاتفاقيات التجارية سواء من حيث عدد الأطراف المتعاقدة فيها أو من حيث المجالات أو الموضوعات التجارية التي اشتملت عليها.

وللمنظمة العالمية للتجارة عدة تعا ريف من بينها مايلي :

1- هي منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع واتخاذ التدابير واصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات[1].

2- هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة، وهي تمثل الإطار التنظيمي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الاورغواي التجارية متعددة الأطراف وتختص بالإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاتفاقيات التي أبرمت في الجولات السابقة[2].

3- تعرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها على أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول، وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها والموقعة من

[1] – نداء محمد الصوص، **مرجع سابق**، ص95.

[2] –يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص108.

قبل معظم القوى التجارية العالمية والمصادق عليها من قبل برلماناتها والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات، والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم.[1]

4- المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي.[2]

5- هي منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية[3].

ويمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة جاءت لتتولى مهام اتفاقية الجات وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة واقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم.

لقد حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الجات وهذا اعتبارا من الفاتح من جانفي 1995 وفقا لاتفاقية مراكش، لذا فان المنظمة العالمية للتجارة ليست مجرد توسيع للجات، ونجد أن المنظمة العالمية للتجارة تختلف عن الجات في الجوانب التالية:

1- من حيث الطبيعة:

تعتبر الجات عبارة عن مجموعة قواعد بدون بناء مؤسساتي (مطبقة على أساس مؤقت)، أما المنظمة العالمية للتجارة فهي مؤسسة دائمة، ذات إطار دائم للتفاوض تقوم على أسس قانونية ملزمة لكافة الأعضاء بموجب إقرارهم وتوقيعهم على اتفاقية المنظمة وانضمامهم لها.

لم يكن للجات شخصية معنوية، ولم يكن أطرافها دولا أعضاء بل أطرافا متعاقدة، على أساس أنها مجرد نص قانوني، في حين أن الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة يطلق عليها الأعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوية.

---

[1] موقع المنظمة العالمية للتجارة على ال اربط: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/whatis_e.htm. التالي 2015/06/26.

[2] -ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص67.

[3] -سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص46.

2- من حيث المجال:

طبقت قواعد الجات على التجارة في البضائع، أما اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فتشمل التجارة في البضائع والخدمات والأبعاد التجارية لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

3- من حيث المنهج:

الجات كانت إدارة متعددة الأطراف، أي أنها تعرف بأطرافها المتعاقدين، وهذا يؤكد أن الجات مجرد نص قانوني، أما المنظمة العالمية للتجارة حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد واتفاقياتها ملزمة لجميع الأعضاء فيها[1].

4- من حيث تسوية المنازعات:

إن منظمة التجارة العالمية تتميز بالية أكثر فعالية في فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية على نحو أفضل بكثير مما تفعله الجات، ولها صلاحيات أقوى وأكبر من الجات في هذين المجالين.

5-إن شرط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة.[2] وفي الأخير يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة تعمل جاهدة على توفير برامج مفاوضات متعددة الأطراف، مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، إضافة إلى تعاونها مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي لتحقيق التماسك القوي في السياسة الاقتصادية.

ثانيا: نشأة المنظمة العالمية للتجارة.

إن منظمة التجارة العالمية منظمة كباقي المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عنهما، حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسئولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، لذا فأنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945 مشروعا لإنشاء هذه المنظمة بالإضافة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار اتفاقية بريتين وودز، إلا أن هذا المشروع لم ير النور

[1]- يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص ص 113-114.

[2]-مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، **مرجع سابق**، ص ص 277-278.

بسبب اعت ارض الكونجرس الأمريكي عليه، ولكن نتيجة التطورات الاقتصادية المتسارعة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد وبدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة خلال جولة الأورغواي التي بدأت عام 1986، وبعد مفاوضات جاوزت سبع سنوات للتوصل إلى اتفاقية شاملة لتحرير التجارة عقد في مدينة مراكش المغربية في الفترة من 12-16 أفريل 1994 الاجتماع الوزاري الرسمي لإعلان انتهاء جولة أورغواي لمفوضات تحرير التجارة في إطار الجات، تم الإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة لتبدأ العمل في أول جانفي 1995 وتعتبر منظمة التجارة هي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات، التي نشأت عام 1947 م وأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية.

مما لاشك فيه أن هنالك مبررات قادت بالضرورة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وقيامها محل اتفاقية الجات لذلك سوف نستعرض أهم المبررات كما يلي:

1- الأزمات التي واجهها الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينيات وانتشار الموجات الحمائية التي هددت بنشوب حرب تجارية بين الدول الرأسمالية، لذا طالبت العديد من الدول بإنشاء منظمة التجارة العالمية والغرض منها هو إدخال المسائل الشائكة في المفاوضات التي فشلت الجات في حلها؛

2- نتيجة الاتساع والتكثيف لعملية التدويل ونشاط الشركات المتعددة الجنسية، والتوجه نحو سوق دولية واحدة، تطلب هذا وجود اتجاه تنظيمي نحو جعل السوق الدولية حقل قانوني واحد لتسهيل عمل هذه الشركات، لذا تمخض عن جولة أورغواي إنشاء المنظمة التي ستوكل إليها بجانب مهامها تحقيق هذه الغاية [1]؛

3- الرغبة في استكمال الركن الثالث من أركان النظام العالمي، وتدارك وسد النقص القائم في مؤسسات لنظام الاقتصادي العالمي، لذا جاءت فكرة إنشاء المنظمة لتكون الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير؛

4- ضرورة إيجاد آلية لفض المنازعات المتزايدة عالميا في القضايا التجارية، هذا بالإضافة إلى تضمنها النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء؛ [2]

5- إن الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح، حيث أنها كانت مجرد اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية، لذا نجد أنها كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية؛

---

[1] -سمير القماني، **منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، ط1،المكتبة الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص 39-40.

[2] -سمير القماني، **المرجع نفسه** ، ص41.

6- إن دورة أورغواي قد تضمنت العديد من القضايا الأصلية، لأن الاتفاقية كانت واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها، ومن ثم لم يكن ممكنا إدخال موض وع الخدمات في هذا الإطار، كذلك القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية وتتعرض لأحكام القوانين الداخلية للدول، الأمر الذي لم يكن منسجما مع أحكام الاتفاقية الأصلية، لذلك لا مناص من إنشاء منظمة جديدة لمعالجة الموضوعات الجديدة كما تعالج موضوع السلع[1] .

لقد أصبحت المنظمة العالمية للتجارة منذ 1995/01/1 منظمة قائمة، وبدأت العمل الفعلي منذ هذا التاريخ ومنحت المنظمة الدول النامية مهلة زمنية لتسوية أوضاعها واجراء الإصلاحات الهيكلية بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المنظمة، وتعد المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسسي المشترك لتيسير العلاقات التجارية الدولية.

الفرع الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب الهدف الرئيسي والمتمثل في تحرير التجارة العالمية، أي الوصول إلى نظام تجاري دولي يتبنى تجارة حرة وتسوده روح المنافسة الدولية، إلى تحقيق بعض الأهداف الأساسية المتمثلة فيما يلي:

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، حيث تهدف إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث فيها الأعضاء شتى الأمور التجارية ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصا للقاءات دائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح لهم المجال لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات الحاصلة في التجارة العالمية، ومن جهة أخرى فان المنظمة تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منتظمة بشان علاقاتهم التجارية المستقبلية ؛

2-تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء، وخاصَّة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75% من مجموع الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية أثناء اتخاذ واصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية؛

3-تنفيذ اتفاقية أورغواي، حيث أنيط لمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات؛

[1] - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، **مرجع سابق**، ص ص 274-275.

4- حل المنازعات بين الدول الأعضاء، لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي تنشا بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقات جولة أورغواي، نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى خمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات وهذه الآلية هي منظمة التجارة العالمية؛

5-البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بينها، وهذا عن طريق إل ازم كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء؛ 6- خلق مناخ تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد[1]؛

7- تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء[2]؛

8- منظمة التجارة العالمية تسعى أيضا إلى رفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء وتحقيق العمالة الكاملة، بالإضافة إلى نمو الدخل الحقيقي وتوسيع الإنتاج وزيادة حجمه والاتجار في السلع والخدمات؛

9-ت وخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. [3]

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسسي الذي تسير عليه العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء فيها، وقد حددت نصوص الاتفاقية عدة وظائف تسعى المنظمة إلى تحقيقيها والعمل على فعاليتها ويمكن إيجاز هذه الوظائف في النقاط التالية[4] :

1- تسهيل وتنفيذ وادارة أعمال اتفاقية مراكش والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، مع العمل على تدعيم أهدافها وتوفير الإطار العام لتنفيذها؛

2- توفير محل للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية المتعددة؛

3- إشراف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية النزاعات؛

---

[1] - سمير اللقماني، **مرجع سابق**، ص ص 42-43.

[2] - هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن،، ،2006،ص223.

[3]- مصطفى سلامة، **قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية**، ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998،ص15.

[4] - مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية**، ط1،دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص15.

4-إدارة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، اعتمادا على القواعد التي تمت الموافقة عليها في اتفاقية مراكش؛

5-التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في وضع السياسات الاقتصادية الدولية عبر هذه المنظمات الدولية الثلاثة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

أن الهيكل التنظيمي للمنظمة يعكس المهام والأهداف التي انشات من أجلها، ولقد حددت المادة الأربعة الهيكل التنظيمي للمنظمة، حيث يشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مؤتمر وازري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية.

الفرع الأول: الأجهزة العامة.

هي تلك الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية مراكش، والتي تشمل المؤتمر الوزاري، والمجلس العام، والأمانة، وهيئة تسوية المنازعات، وجهاز مراجعة السياسات التجارية.

أولا: المؤتمر الوزاري.

هو الجهاز الرئيسي للمنظمة، وأعلى هيئة في المنظمة، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، يعتبر الهيئة العليا الخاصة باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية الخاصة بتنظيم التجارة الدولية.

ويختص المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، وكل ما يتصل بها من مسائل، كما يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقية، ومثال عن ذلك: إقرار العضوية، إقرار التعديلات، ومنح الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا، والقيام ببعض المسائل التنظيمية كإنشاء اللجان التي حددتها الاتفاقية أو اللجان الإضافية التي تقوم بالشؤون الداخلية وتطبيق أحكام الاتفاقات متعددة الأطراف، وأخيرا يقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة وتحديد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة توليه لمنصبه[1].

[1]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات** ،دار الفكر الجامعي ،مصر، 2008. ، ص 06.

ثانيا: المجلس العام.

يأتي المجلس العام في الم رتبة التالية، والذي ينعقد عدة مرات في العام وينعقد كلما دعت الحاجة ويقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، ويتمتع المجلس باختصاصات واسعة تمكنه من ممارسة أنشطة المنظمة، فهو يحل محل المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده كما أسلفنا، بالإضافة إلى أنه يقوم بالإشراف على سير الاتفاقات التابعة لاتفاقية الجات واعتماد التفسيرات الخاصة بنصوصها، واسناد بعض المهام للجان التي ينشئها المؤتمر الوزاري مثل :لجنة التجارة والتنمية، واللجنة المتعلقة بالقيود المفروضة على موازين المدفوعات، واللجنة المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية والإدارية، واللجنة المتعلقة بالتجارة والبيئة، كما يشرف المجلس العام على المجالس النوعية الفرعية التابعة له، وهي مجلس تجارة السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، حيث يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام، الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك، ويقوم المجلس العام أيضا باعتماد الأنظمة المالية وتقدير الميزانية السنوية، وله دور رقابي وهو الحق في الانعقاد والقيام بمسئوليات هيئة مراجعة السياسة التجارية متى رأى ذلك مناسبا وأخيرا القيام بدور قضائي يتمثل في القيام بمسئوليات هيئة تسوية المنازعات[1].

ثالثا: الأمانة.

تحدث أمانة للمنظمة العالمية للتجارة ويسيرها مدير عام يعين من قبل المؤتمر الوزاري، الذي يعتبر اعلى سلطة ويحدد له سلطته وصلاحياته ومدة عهدته وشروط عمله.

ان للمدير العام سلطة تعيين العاملين بالأمانة بحيث يحدد لهم أيضا صلاحياتهم وشروط عملهم وفقا لما سطره المؤتمر الوزاري، ويخضع المدير العام والعاملين معه فقط لأحكام المنظمة العالمية للتجارة، اذ لهم طابع دولي محض ولا يجوز لهم قبول أي تعليمة من أية حكومة أو سلطة خارج المنظمة، كما لا يجوز لهم أن يخضعوا لأي تأثير من أجل القيام بمهامهم كموظفين دوليين.

يدخل ضمن صلاحيات المدير العام تقديم التقرير السنوي إلى لجنة الموازنة والمالية، وكذا مشروع الميزانية لتفحصها وتقديم التوصيات المتعلقة بالموضوع إلى المجلس العام الذي هو صاحب الصلاحية في المصادقة عليه.

[1] – رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مرجع سابق**، ص ص61-62 .

إن اللجنة المذكورة أعلاه تقدم للمجلس العام اقتراحات لكيفية توزيع نفقات المنظمة على أعضائها، وكذا الإجراءات التي يمكن أن تتخذ بالنسبة للمتخلفين على دفع مساهماتهم[1] .

رابعا: هيئة تسوية المنازعات.

تعتبر من أهم الهيئات التي عالجت الاتفاقية أحكامها، ونظمت عدة قواعد خاصة تتبعها الهيئة، ويقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام ويعين له رئيس ويقوم وينظر في المسائل التالية:

1- التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية، ويستند الجهاز في عمله على الطابع الارتضائي، حيث لا يمكن إن يتدخل في أي نزاع إلا بارتضاء الأطراف المعنية؛

2- يقوم بدور مركزي في فض المنازعات، من حيث تشكيل فرق التحكيم والمستشارين واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع وكذلك الأمور الخاصة بالتنزالات؛

3- يعمل على توفير الحلول الايجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف؛

4- الإشراف على تطبيق القواعد والاقتراحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات اللازمة؛

5- يعمل على التدرج في حل الخلافات وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف، وعرض النتائج على المدير العام للمنظمة العالمية [2].

خامسا: جهاز مراجعة السياسات التجارية.

يتكون جهاز مراجعة السياسات التجارية من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويضم جميع أعضاء المجلس العام، وله ان يعين لنفسه رئيسا وأن يضع القواعد الخاصة بإجراءاته، كما يتولى مهمة مراجعة التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في المجالات المرتبطة بالمنظمة العالمية للتجارة[3] .

الفرع الثاني: الأجهزة المتخصصة.

تنقسم الأجهزة المتخصصة في اتفاقية مراكش إلى نوعين: النوع الأول ويتعلق بقطاع من القطاعات محل التنظيم، ويسمى المجالس، أما النوع الثاني من الأجهزة المتخصصة فيختص بمسائل محددة وردت في اتفاقية مراكش أو ملاحقها ويطلق عليها اللجان.

---

[1]- محفوظ لشعب، **المنظمة التجارة العالمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 40.

[2] - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، **مرجع سابق**، ص ص 281-282.

[3] - سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص 131.

أولا: المجالس المتخصصة.

يقوم كل مجلس منها بمباشرة اختصاصه في مجال من مجالات التجارة الدولية الرئيسية، السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، لذا تم النص في اتفاقية مراكش عام 1994 على إنشاء ثلاث مجالس يختص كل منها بأحد قطاعات التجارة الدولية، وهكذا تم إنشاء المجالس الثلاثة التالية [1]:

1- **مجلس تجارة السلع:** ويتولى مهمة مراقبة ومتابعة سير الاتفاقيات الخاصة بالسلع.

2- **مجلس تجارة الخدمات:** ويتولى مهمة الإشراف على سير الاتفاقيات الخاصة بالخدمات.

3- **مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية:** ويطلق عليه مجلس الملكية الفكرية، ويقوم هذا المجلس بالإشراف على سير الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

ثانيا: اللجان.

وهي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى، تشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري، تكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة لكل الدول الأعضاء في المنظمة، وتقوم بإعلام المجلس العام بكافة أنشطتها وهي كالتالي[2]:

1-**لجنة التجارة والتنمية:** وتعنى بشؤون دول العالم الثالث والدول الأقل نموا فيها.

2- **لجنة القيود المفروضة على موازين المدفوعات:** وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

3-**اللجنة المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية والمالية:** وتهتم بتمويل ميزانية المنظمة، وتشرف على المسائل الداخلية بالمنظمة.

4- **لجنة التجارة والبيئة:** وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

المطلب الثالث: آلية عمل أجهزة المنظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة.

إجراء اتخاذ القرار العادي بالنسبة لهيئات منظمة التجارة العالمية عن طريق التراضي طبقا للمادة 9 ومن الاتفاق المنشئ للمنظمة، ويعني عدم الاعتراض الرسمي من جانب أي عضو يكون حاض ار للاجتماع الذي يتم فيه اتخاذ القرار حول موضوع ما، وفي حالة غياب أي أحد من الأعضاء عن الاجتماع في وقت اتخاذ القرار، ولم يكن اعترض عليه بشكل رسمي، يتم اتخاذ القرار المقترح، بمعنى إذا لم يعترض العضو بشكل صريح على القرار المقترح يتم اتخاذ القرار.

---

[1]- مصطفى سلامة، **قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، مرجع سابق**، ص64.

[2]- سمير القماني، **مرجع سابق**، ص 46.

وفي حال عدم الوصول إلى الموافقة بالإجماع ولكن عندما لا تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق فالآراء في المسائل المعروضة تذهب إلى التصويت، وتؤخذ الآراء بالتصويت باعتبار أن لكل دولة صوت واحد وفي هذا الإطار تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ما لم يكون خلاف لذلك في نصوص الاتفاقيات الأخرى وقد تكون أغلبية الثلاث أرباع، أو أغلبية الثلثين حسب طبيعة الموضوع الذي يكون محلا للتفاوض والتصويت[1]

الفرع الثاني: الانضمام والانسحاب وتسوية النازعات في المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

في المنظمة العالمية للتجارة يجب التمييز بين العضوية الأصلية وعضوية الانضمام، عضوية أصلية، وهي الدول المشاركة في وضع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)سنة 1947، وعضوية الانضمام، وهي قبول الأعضاء الجدد التي تتم بشروط يتفق عليها بين المنظمة والدولة التي ترغب في الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

1- شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن طلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مفتوحة أمام كل دولة تتمتع باستقلال تام في تسيير تبادلاتها الدولية والأمور ذات العلاقة بهذه التبادلات حسب الاتفاقيات المعقودة، غير أن قبول الطلبات يتوقف على جملة من الشروط متفق عليها بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتنقسم شروط عضوية المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية[2] :

1-1 الشروط الموضوعية:

للانضمام إلى المنظمة العلمية للتجارة شروط سياسية وتجارية تتضمن مايلي:

أ- أن توافق الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإعلان النهائي لجولة الاورغواي الذي صدر في مدينة مراكش المغربية في 1994/04/15؛

ب-يجب على الدول التي تريد الانضمام تكييف تشريعاتها الداخلية وفقا لقانون

والقواعد التجارية للمنظمة العالمية للتجارة؛

ج- عدم التفرقة بين الدول في المعاملة التجارية؛

د- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية؛

هـ- تقديم تنزالات تجارية لوارداتها من خلال تخفيض الرسوم الجمركية.

---

[1] - صالح صالحي، **دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق،** ص19.

[2] - يوسف مسعداوي، **مرجع سابق،** ص ص 116-117.

1-2 الشروط الشكلية:

الشروط الشكلية هي الإجراءات المتبعة للدخول في المنظمة وتتمثل في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة، ويتم قبول العضو الجديد من خلال المؤتمر الوزاري الذي يمثل السلطة العليا في تنفيذ وظائف المنظمة العالمية للتجارة.

إلى جانب هذه الشروط يتعين على الدولة الراغبة في الانضمام القبول بالت ازمات أخرى في مجلات غير تلك التي تغطيها المنظمة مثل:

أ- تحسين مناخ الاستثمار في البلد؛

ب- إعادة النظر في هيكلة الأنظمة المصرفية والنقدية؛

ج- إعادة النظر في الحظر المفروض على الاستيراد والتصدير، وجميع ما يمكن أن يشكل عائق أمام حرية التبادل؛

د- اعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية للإنتاج؛

هـ- تطوير البنية الأساسية للقطاعات الزراعية والصناعية؛

و- دعم وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام، إلا في الأمور الخاصة بالخدمات العامة والبنى التحتية.

ثانيا: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضي المرور بالخطوات التالية:

1- طلب الانضمام:

تبدأ عملية العضوية بتقدم حكومة البلد الراغب بطلب العضوية إلى مدير عام سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في جنيف، وهو بدوره يقوم بتوزيع مذكرة الطلب على كافة الأعضاء، وبعد أن يوافق المجلس العام للدول الأعضاء في المنظمة على النظر في الطلب يتم تشكيل فريق عمل يتولى دراسة هذا الطلب بشكل خاص ومهمة هذا الفريق هي البدء في عملية التقييم، وعادة ما يتشكل فريق العمل من الدول الأعضاء ذات المصالح الأكبر مع الدول طالبة العضوية[1] .

2- تقصي الحقائق:

تبدأ هذه المرحلة فور تشكيل فريق العمل السالف الذكر، بحيث يقوم هذا الأخير بالاتصالات اللازمة مع الأجهزة الحكومية في البلد الراغب في الانضمام بهدف جمع المعلومات الضرورية وخاصة الحقائق الإحصائية

[1] -هويشار معروف، **مرجع سابق**، 226.

المتاحة، وعلى الدول طالبة العضوية أن توفر للفريق وصفا مفصلا لجميع جوانب سياسة التجارة الخارجية التي تتبناها، ويشمل هذا هياكل التعريفة الجمركية والتعليمات واللوائح المتعلقة بالتجارة بالبضائع والخدمات، وكذا الحماية التي توفرها الدولة لحقوق الملكية الفكرية، كما يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة البيانات التي تقدمها الدولة طالبة العضوية، وبعد ذلك يقدم أعضاء فريق العمل أسئلة وملاحظات مكتوبة إلى الدولة المعنية بالانضمام.

تستمر مرحلة جمع المعلومات إلى غاية اقتناع فريق العمل بأنهم توصلوا إلى فهم كامل وصادق لنظام التجارة الخارجية للدولة طالبة العضوية[1] .

3- المفاوضات:

تبدأ هذه المرحلة عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول سياسات التجارية الخارجية للدولة طالبة العضوية، وتشمل هذه المفاوضات عدة جولات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف مع حكومات الدول الأعضاء لتأسيس الالتزامات والتنازلات الخاصة بالسلع والخدمات، ولتحديد المنافع التي سيحصل عليها الأعضاء، والتي على أساسها سيحدد فريق العمل الشروط الأساسية للانضمام[2] .

4- المصادقة النهائية:

عند الانتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات، يرسل فريق العمل إلى المجلس العام مسودة تقرير فريق العمل مقرونة بمسودة بروتوكول الانضمام إلى عضوية المنظمة، وتشمل مسودة البروتوكول الاتفاقيات الثنائية الجمركية وغير الجمركية التي تم الاتفاق عليها، وكذا الاتفاقيات المتعلقة بحرية الوصول إلى السوق، وعندها ستطبق جميع الالتزامات الثنائية أوتوماتيكيا وبالتساوي على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البروتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية[3]

ثالثا: الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة.

لقد سمحت الاتفاقية لأي بلد عضو حق الانسحاب منها، ويصبح هذا الانسحاب ساري المفعول بعد انتهاء مدة ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالانسحاب، ويترتب على

[1] – سمير القماني، **مرجع سابق**، ص57.

[2] – يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 117.

[3] – سمير القماني، مرجع **سابق**، ص59.

مضي هذه المدة سقوط حق البلد في التمتع بكافة الامتيازات والمعاملة التفضيلية من الدول الأعضاء، وتخليه عن كافة الالتزامات التي تقررها المنظمة عليه [1].

رابعا: الإيقاف والفصل من العضوية المنظمة العالمية للتجارة.

لم تتطرق اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة لمسالة إيقاف أو فصل دولة ما من عضوية المنظمة إذ يمكن للمؤتمر الوزاري إيقاف عضوية أي دولة بناء على طلب الدول الأعضاء، وهذا في حالة إخلال هذه الدولة لالتزاماتها متعمدة، وحتى لا يتم التعسف في استعمال هذا الإجراء فان القوانين قد أحاطته بشروط تجعل من الصعوبة تطبيقه وهذه الشروط هي:

1- تقدير إخلال الدولة بالتزاماتها يكون من طرف جميع أعضاء المنظمة؛

2- يتم صدور قرار الفصل من الهيئة العليا بالمنظمة وبأغلبية آراء الدول الأعضاء؛

أما الفصل من المنظمة فهو أقصى عقوبة تصل إليها المنظمة، ويتم هذا الإجراء نتيجة تمادي الدولة العضو في الإخلال بالتزاماتها تجاه مبادئ المنظمة [2].

خامسا: آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية.

يقوم جهاز تسوية النزاعات بالإشراف على إجراءات التسوية بين الأطراف المتنازعة بغرض الوصول إلى تسوية مرضية وفعالة بين الدول الأعضاء أطراف النزاع، وتمر عملية تسوية النزاعات بالمراحل التالية:

1- التشاور:

التشاور هو أول مرحلة في تسوية النزاعات، بغرض التوصل إلى حل ودي للفصل في النزاع، ويجب أن يكون طلب التشاور مكتوبا ويرد عليه الطرف الآخر في ظرف عشرة أيام من تسلمه هذا الطلب، ويتعين عليه أن يدخل في تشاور خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الطلب، أما إذا لم يتلق مقدم الطلب أي رد خلال الفترة المقررة فأنه يستطيع أن يبدأ العملية بطلب إنشاء أو تشكيل فريق تحكيم.

2- فرق التحكيم:

إذا أخفق التشاور خلال ستين يوما من بدئه، يقوم الطرف الشاكي بتقديم طلب إلى الجهاز لإنشاء فرق التحكيم ويرفق بهذا الطلب الأساس القانوني الذي يستند إليه، ويقوم فريق التحكيم بالاستماع إلى جميع الأطراف وينتهي بإعداد تقريره.

---

[1]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مرجع سابق**، ص72.

[2]-جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي** : النظريات والممارسات1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2013، ص 171.

3- تقرير هيئة التحكيم:

يتلقى فريق التحكيم مذكرات تفصيلية مكتوبة من أطراف المنازعة، وبعد ذلك يقوم كل من الطرف الشاكي والطرف المشكو في حقه بتقدم وعرض القضية من وجهة نظره، وبعد بحثه للموضوع يعد فريق التحكيم جزءا وصفيا من تقريره ويقدمه للأطراف المتنازعة لإبداء تعليقاتهم عليه، وبعد بحثه لهذه التعليقات يقوم فريق التحكيم بإعداد تقريره المؤقت شاملا النتائج والاستنتاجات ويقدمها إلى الأطراف، وقد تطلب الأطراف مراجعة أجزاء معينة من التقرير.

4- التقرير النهائي:

بعد بحث كل الاقتراحات، يقوم فريق التحكيم بإعداد وصياغة التقرير النهائي، ثم يعمم التقرير بعد ذلك على الأعضاء، ويرسله إلى جهاز التسوية وذلك خلال عشرين يوما من تعميمه على الأطراف لكي يتسنى الاعتراض عليه خلال عشرة أيام من التعميم [1].

5-الاعتماد والاستئناف:

يعتمد تقرير فريق التحكيم من قبل جهاز تسوية المنازعات، وهذا بعد مرور 20 يوما على إرساله إلى الأعضاء، ويمكن للدول المتنازعة أن تقوم بإجراءات الاستئناف، وآجال جهاز الاستئناف هي 60 يوم من تاريخ تقديم طلب الاستئناف للبت في الموضوع، وقد تمتد الفترة أكثر عند طلب جهاز الاستئناف لمدة 60 يوم كحد أقصى، وتجدر الإشارة أن قرار جهاز الاستئناف يعتبر قطعيا وواجب التطبيق بعد اعتماده من جهاز تسوية المنازعات، ويمكن للعضو المتضرر طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على العضو المدان في حالة عدم تطبيق هذا الأخير للحكم الصادر عن المجلس العام.

[1] - رانيا محمود عمارة، **مرجع سابق**، ص 80.

المبحث الثالث: الجزائر ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من طرف الجزائر جاء تماشيا ومسايرة للتوجه الجديد الذي دخلت فيه الجزائر في بداية التسعينات وهو التوجه نحو الاقتصاد الحر والقيام بالعديد من الإصلاحات في هذا الإطار ومسايرة لتوصيات وإملاءات صندوق النقد الدولي الذي فرض العديد من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، حيث توجهت الجزائر نحو الانفتاح التجاري في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي، إذ فرض عليها هذا التحرير إلى جانب الخوصصة، وتحرير الأسعار بحيث يمكن لها أن تزيد من فاعلية الأداء التجاري، وتحقق معدل نمو اقتصادي عالي، وتندمج في الاقتصاد العالمي بكل سهولة، ومن هذا المنطلق كان على الجزائر السعي من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة التي سوف يكون من المعلوم أن البقاء خارجها سوف يفوت عليها الكثير من الفرص .

والمتأمل في تاريخ الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة يجد بان الجزائر قبل الاستقلال كانت تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وبعد الاستقلال وفي مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ كما هو الشأن في الدول النامية وتقدمت بطلب التعاقد في الاتفاقية سنة 1986 حيث تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987 لدراسة ملف الجزائر وشاركت الجزائر في جولة الاورغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 1 جانفي 1995 ولكن بتحول اللغات إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها وتقدمت الجزائر بطلب رسمي إلى عضوية عضويه منظمه التجارة العالمية في جوان 1996 مرفوقا بمذكره حول التجارة الخارجية للجزائر إلى سكرتارية المنظمة .

المطلب الأول: دوافع وأهداف وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

مما لاشك فيه أن الجزائر بطلبها العضوية في المنظمة العالمية للتجارة تسعي إلى تحقيق العديد من الأهداف والاستفادة من جميع الامتيازات التي تتيحها المنظمة، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ليس إجباريا بل متى عرفت الدول أن لها فائدة في الانضمام طلبت الانضمام، وحقيقة الحال تبين أن الانضمام أصبح ضرورة للاستفادة من المزايا التي يتيحها الانضمام ومسايرة النظام التجاري العالمي، ويفرضه التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر بداية التسعينات وهو الت وجه نحو اقتصاد السوق الذي يفرض ويقوم على مبدأ تحرير التجارة الخارجية.

إن طلب الجزائر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة ينبع من واقع معاش أفرزته التحولات التي سادت الجزائر على المستوى السياسي والاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق الأمر الذي يتطلب عليها

القيام بالعديد من الإصلاحات في جميع الجوانب حتى تلحق بركب التطور الذي يحصل على الساحة العالمية، لذلك سارعت الجزائر إلى تقديم طلب العضوية للمنظمة من أجل تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها من جراء هذا الانضمام وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع التي دفعت الجزائر إلى طلب العضوية في هاته المنظمة والتي يمكن سردها كما يلي:

الفرع الأول: إنعاش الاقتصاد الوطني.

إن بانضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، وذلك نظرا لربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، مع الامتناع عن استعمال القيود الكمية، وبالتالي زيادة في الواردات من الدول الأعضاء في المنظمة، وباحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، سوف يؤدي إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، ومنه خلق المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني، وهذا ما يتيحه دخول المنتجات الخارجية للدول الأعضاء إلى الجزائر من محالة لمحاكاة المنتجات وكذا زيادة حركية الاقتصاد بفعل المنافسة للواردات الخارجية .

الفرع الثاني: تحفيز وتشجيع الاستثمارات.

لقد دخلت الجزائر في العديد من الإصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات ومما يظهر في هذا المجال ما قامت به الجزائر من إصلاح المنظومة المصرفية وصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي منح العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب والمحليين كما ساوى بين المستثمرين المحليين والأجانب في قضية الامتيازات والإعفاءات الضريبية.

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سوف يتيح أمامها ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر[1].

وكما هو معروف فإن الاستثمار الأجنبي من شأنه تحقيق العديد من المزايا اذكر أهمها في ما يلي:

- خلق مناصب عمل الجديدة؛
- تأهيل وترقيه اليد العاملة الجزائرية الموجودة؛

[1] – ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، مجله الباحث، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة، العدد، 3 2004، ص 70 .

- الحصول على الوسائل التقنية والخبرات المعرفية الجديدة والقيام الاستثمار داخل الوطن في مختلف القطاعات الإنتاجية؛

- الاستفادة من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في الجزائر وفق القوانين والاتفاقيات الدولية؛

يمكن تحقيقها من خلال القواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تمنحها الدول الأعضاء[1].

الفرع الثالث: مسايرة التجارة الدولية.

إن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري التبعية للخارج، حيث نجد أن جل صادراتها تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات والذي يمثل نسبه كبيره تفوق 95%، من الصادرات الجزائرية وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على المنافسة وتوفير مداخلاته من السلع والمعدات الإنتاجية مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالاستفادة من الامتيازات التي تمنحها هذه المنظمة، خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدول المستوردة الصافية للغذاء، وأن التجارة الخارجية تلعب دوار فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة[2].

الفرع الرابع: الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة.

إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع ومحف ازت للانضمام إليها، والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية، ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة، وبصفة عامة، فقد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة، مجموعة من الامتيازات، هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية.

---

[1] – الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدل –**،مذكره دكتوراه ، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر ، 2007، ص 210.

[2] –غردي محمد، القطاع **الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012-2011، ص 223 .

ولانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها أهمها في النقاط الأساسية التالية:

1. الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 عشر سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد المعني؛
2. يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات؛
3. يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها؛[1]
4. إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعد المنتجين الجزائريين ويشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية بحيث ينعكس ذلك على المستوى الاقتصادي العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل الوطني[2]؛
5. توفير خيارات عديدة من المنتجات للمستهلكين الجزائريين؛ مما يوفر حياة سهلة ومرفهة في بعض الأحيان؛
6. إن الانضمام يؤدي حتما إلى دخول المنتجات العالمية إلى الأسواق الوطنية مما يدفع إلى محاوله تحسين المنتجات المحلية حتى تتمكن من مواجهه المنافسة الخارجية؛
7. من خلال نظام حل المنازعات يتم معالجة جميع النزاعات التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء في إطار منظم تحت قيود المنظمة العالمية للتجارة؛ التي يمكن أن تتحول إلى نزاعات سياسية وتؤدي إلى حروب في بعض الأحيان؛
8. تستفيد الجزائر بانضمامها إلى المنظمة من قواعد السلوك في التجارة الخارجية وقواعد التسوية المنازعات في مجالات العلاقات التجارية[1].

المطلب الثاني: إجراءات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

هناك العديد من الخطوات والإجراءات التي يجب أن تتوفر في أي دوله قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ذلك أنه لا توجد شروط محدده واضحة للانضمام، بل يتم على أساس التفاوض مع أعضاء

[1]– ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **مرجع سابق**، ص 71

[2] – فضل علي مثنى، **مرجع سابق**، ص ص 196-197.

المنظمة وكل حالة من الحالات لها خصوصياتها كما أن الانضمام قد يتم عبر جولات المفاوضات بين الدول الرغبة في الانضمام وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

وكانت الجزائر عضوا في اللغات عن طريق الامتيازات الممنوحة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وقد انسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960، وبعد 5 سنوات وبالضبط في سنة 1965 قرر الأعضاء المتعاقدون في الاتفاقية أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل باقي الدول النامية وهكذا استفادت الجزائر من نظام الدولة الملاحظة وكذا من تطبيق قواعد الاتفاقية ولكن بصفة مؤقتة، لتحصل فيما بعد على صفة عضو مشارك في الاتفاقية وهو ما يعرف بنظام التوكيل التجاري في إطار اللغات منذ سنه 1965 والذي يقضي عليها احترام جميع القواعد والمبادئ العامة الا أنها غير ملزمه باحترام التدابير الخاصة بالإجراءات التجارية مما سمح لها بالاستفادة من بعض المزايا التي تمنحها الاتفاقية، كالمعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية، وتطبيق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقتها مع الدول المتعاقدة، لكنها ليست ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفا موقعا على الاتفاقية، وقد استمرت الجزائر في هذه السياسة إلى غاية الثمانينات.

تتمثل إجراءات الانضمام في نقطتين أساسيتين هما: [1]

طلب الانضمام وتقديم مذكره السياسة التجارية الجزائرية يمكن عرضهم كما يلي.

الفرع الأول: تقديم طلب الانضمام.

أثناء جولة الاورغواي التي انطلقت سنة 1987، سمح للجزائر أن تشارك في هذه الجولة كما نتشارك في الجولات السابقة باعتبارها من الدول النامية، لكنه اشترط عليها أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل تاريخ 03 أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول من بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد

قدّمت الجزائر في 03 أفريل 1987 إلى سكرتارية الجات GATT مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف الجزائر للتعاقد في الاتفاقية، وبهذا العمل سمح للجزائر بالمشاركة في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ، والتوقيع على القرار النهائي لهذه الجولة بمدينة مراكش المغربية في 15أفريل 1994، الذي انبثق عنه إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

[1] – بن عبد العزيز سفيان، **مرجع سابق**، ص ص 152-153.

بعدها تم تحويل ملف الانضمام من GATT إلى المنظمة في سنة 1995، وقامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليًا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، وقامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة[1].

الفرع الثاني: تقديم مذكره السياسة التجارية.

يتم تقديم مذكرة السياسة الاقتصادية والتجارية إلى سكرتارية المنظمة تحتوي على العناصر الأساسية التالية [2] :

1- مقدمة تحتوي الأهداف العامة والنظام الذي تتبعه الدولة في سياستها الاقتصادية والتجارية والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة؛

2- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والتجارية، حيث تم التطرق فيها إلى التطورات التي حققتها الجزائر على مستوى التنظيم الاقتصادي، الذي أنتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق، وكذا أهم الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والتشريعية التي تبنتها الجزائر في إطار تعهداتها مع صندوق النقد الدولي، مع التعرض إلى سياسة التطور الاقتصادي والاجتماعي وبرامج خصوصية المؤسسات العمومية، وكذا السياسة النقدية ومعدلات الفائدة، إلى جانب ذكر نظام المبادلات وتحرير التجارة الخارجية، وسياسة الأسعار والمنافسة؛

3- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية وتنظيمها وتأثيرها، حيث تم التطرق في هذه المعلومات إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطة التنفيذية والقانونية والتشريعية، التي أصبحت تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقديم جميع القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها؛

4- تقديم السياسة التجارية الخارجية للسلع والخدمات، من خلال عرض التطور الكلي للمبادلات التجارية والميزان التجاري وسعر الصرف، وتطور الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لها، حيث قدمت إحصائيات بخصوص تطورات التجارة الخارجية، ومعلومات حول نمو تجارة السلع والخدمات خلال السنوات الأخيرة وتنبؤات السنوات المقبلة؛

---

[1]- آيات الله مولحسان، فرصة **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجله الإحياء، جامعة باتنة، العدد 01،2007، ص 347.

[2] - محمد غردي، **مرجع سابق**، ص ص 249-248.

5- شرح وتوضيح السياسة الخاصة بتجارة السلع، بالتطرق إلى تنظيم الصادرات والواردات من حيث التعريفة الجمركية الوطنية وتطبيق معدلات الحقوق التعريفية التفضيلية والحصص التعريفية، والإعفاءات من الحقوق والقيود الكمية على الواردات، وكذا السياسات المتعلقة بالنوعية والتنظيم التقني والمقاييس؛

6- شرح وتوضيح السياسة الصناعية، من خلال توضيح توجهات السلطات العمومية إلى التقليل من عوامل الضعف لهياكلها الصناعية، بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتغيير قوانين الاستثمار واعطاء الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المجال الزراعي تم تحديد الهدف الأساسي لهذا القطاع والمتمثل في نمو الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، وتقديم مستوى الدعم والإعانات المقدمة له لحماية المنتجات الزراعية وتطويرها؛

7- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وهذا بتقديم الهيئات المسئولة عنها، وكذا الاتفاقيات المحلية والثنائية المرتبطة بالملكية الفكرية، مع تبيان أهم المقاييس المستخدمة لحماية وصيانة حقوق الملكية الفكرية) حقوق المؤلف، علامات الإنتاج، العلامات التجارية...الخ(، مع عرض مجموعة الإجراءات الموجهة لمنع الاستعمال غير الشرعي لحقوق الملكية الفكرية، وقائمة الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات في هذا المجال منها تونس، المغرب، إيطاليا، تركيا؛

8- شرح القواعد التأسيسية للعلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى، منها الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات، وأيضا اتفاقيات التكامل الاقتصادي والاتحاد الجمركي، حيث تم ذكر جميع الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر من دول الاتحاد المغاربي ومع الدول الأوربية؛

بعد هذين الإجراءين السابقين بدأت جلسات والمفاوضات والعمل تقديم الأسئلة والإجابات من طرف الجزائر وذلك عبر م ارحل كما نعرضها في المطلب القادم.

المطلب الثالث: مسار مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن اتصال الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة جرى كما أسلفنا سابقا سنه 1987 في إطار اللغات ولكن الاتصال الفعل لم يتم إلا في سنه 1996 بعد جولة الاورغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، أين بدأت الجزائر مفاوضاتها مع OMC بعد تقديم المذكرة الانضمام على الدول الأعضاء الذي كان عددهم آنذاك 136دولة، ليتم بعدها تشكيل فريق العمل، الذي يتكون من ممثلي الدول الراغبة في المشاركة ممن تربطهم علاقات اقتصادية وتجارية مميزة مع الجزائر، وقد كان فريق التفاوض للجزائر يتكون من35 دولة ممن لهم علاقة اقتصادية وتجارية معها، حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لتبدأ بعدها المفاوضات مع هؤلاء الأعضاء في المنظمة كما يلي :

- تلقت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين1996 و1998 مجموعة من الأسئلة على دفعتين السلسلة الأولى ضمت 174 سؤال تضم هيكل الاقتصاد الجزائري، بينما السلسلة الثانية كانت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وعلى نفس المحاور السابقة وتصم 170 سؤال، هذه الأسئلة كانت كتابية، كما كانت الإجابة عليها كذلك.

- انعقاد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة، ما بين20 و22 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، أين تم تلقي مجموعة أخرى من الأسئلة، ليبلغ عدد الأسئلة التي طرحت في المرحلة الأولى ما يقارب 500 سؤال.

- كان من المقرر أن تستأنف الجزائر المرحلة الثانية من المفاوضات في نهاية سنة 1999، إلا أن الفشل الذي مني به مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة الثالث الذي جرى في سياتل حال دون القيام بأي مفاوضات إلى غاية 2001[1]، وتزامن ذلك مع إجراء مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والذي تم بالفعل في 2002/04/19[2].

- استأنفت المرحلة الثانية من المفاوضات من جديد سنة 2001، حيث قامت الجزائر بإعادة صياغة مذكرة جديدة في أواخر جويلية 2001، ليعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة.

-شهدت المفاوضات انطلاقا من سنة 2001 انتهاء مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف وانطلاق المفاوضات البينة انطلاقا من جوان 2002، والتي تخص السلع الزراعية والصناعية وكذا الخدمات وتحرير الأسعار، وبعد اللقاء الرابع في 15 نوفمبر 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة حوالي 212، تتمحور حول حقوق الملكية الفكرية، الإتاوات الجمركية، الحواجز الفنية للتجارة، الوسائل القانونية للحماية التجارية، إجراءات محاربة الغش والقرصنة.

- تم انعقاد الجولة السابعة من المفاوضات القاضية بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في نوفمبر 2004، وقد بحثت الجولة مدى تقدم المفاوضات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق ومحتوى تقرير فريق العمل بشأن التقدم الذي أحرزته الجزائر فيما يتعلق بالتعديلات التي تم إجراؤها على منظومتها القانونية، ومدى توافقها مع قوانين المنظمة، وقد تلقت الجزائر حتى نهاية هذه الجولة 300 سؤال مكتوب[1].

- عقد الاجتماع الثامن لانضمام الجزائر إلى الفريق العامل في منظمة التجارة العالمية يوم 25 فيفري برئاسة سفير أوروغواي، السيد غييرمو فاليس، في حضور وفد الحكومة الجزائرية برئاسة السيد نور الدين

[1] – الصادق بوشنافة، **مرجع سابق**، ص213.

[2] –عياش قويدر، براهيمي عبد الله، آثار **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد02، 2001، ص 63.

بوكروح، وزير التجارة السابق، الذي ارفقه فريق كبير من الخبراء يمثلون جميع جوانب القضايا التجارية في الجزائر، جرى في الاجتماع تقييم للمفاوضات الثنائية حول الوصول إلى الأسواق في الجزائر، قدمت الجزائر عروضاً أولية بشأن السلع والخدمات في مارس 2002 وتم توزيع العروض المنقحة في 18 جانفي 2005، وآخر التطورات في التشريعات نوقشت أيضا خلال الاجتماع[1].

- في شهر أكتوبر 2005 تم انعقاد الاجتماع التاسع، حيث قدمت فيه الجزائر عروضا تعريفية لمنتجات كل من القطاعين الصناعي والزراعي، والتي أصبحت ضمن الحدود المسموح بها في قوانين المنظمة.
- وفي 17 جانفي 2008 تم عقد الجولة العاشرة من المفاوضات، حيث تم التطرق إلى ما تم إحرازه من تقدم فيما يخص اتفاقات النفاذ إلى الأسواق في إطار المفاوضات الثنائية، للإشارة فان الجزائر أجابت على أكثر من 1600 سؤال منذ بداية التفاوض، كما اقر الأعضاء بالتقدم الذي أحرزته الجزائر في

إصلاح نظامها التجاري لجعله متسقا بالكامل مع منظمة التجارة العالمية، لكن على الرغم من هذه التدابير التشريعية الجديدة، أشار الأعضاء إلى أنه لا يزال يتعين عمل الكثير في المجالات التالية: [2]

الشركات المملوكة للدولة، وأسعار المواد الهيدروكربونية، وحقوق التسويق والوجود التجاري، والنظام الضريبي (ضريبة القيمة المضافة وغيرها من ضرائب الاستهلاك)، واعانات التصدير، تدابير الصحة والصحة النباتية، وحث الأعضاء الجزائر على وضع اللمسات الأخيرة على المفاوضات الثنائية الجارية للوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات، اختتمت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل وأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا وما زالت عليها أن تفعل الشيء نفسه مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة والنرويج واستراليا واليابان.[3]

- في الاجتماع الحادي عشر للفرقة العاملة المعنية بانضمام الجزائر، في 5 أبريل 2013، استعرض أعضاء منظمة التجارة العالمية المفاوضات الثنائية بشأن السلع والخدمات، واستمروا في استعراض التجارة الخارجية للجزائر على أساس التقرير المنقح للفريق العامل وبحثت التطورات الأخيرة في التشريعات، ولاحظ الأعضاء أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله بشأن قضايا مثل السياسات النقدية والمالية والنقد الأجنبي والمدفوعات ونظام الاستثمار وملكية الدولة والخصخصة وسياسة المنافسة، ووضع السياسات واطار التنفيذ،

---

[1] https://www.wto.org/french/news_f/archive_f/country_arc_f.htm?country1=DZA#

تاريخ التصفح:03/05/2022

[2] – بوخالفة علي، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015، ص 118.

[3]– بوخالفة علي، **مرجع نفسه**، ص– ص 120–119.

وحقوق التسويق، وهناك حاجة أيضا إلى العمل بشأن التعريفات والرسوم وغيرها من الرسوم والحصص التعريفية والرسوم ورسوم الخدمات المقدمة، وتطبيق الضرائب الداخلية، والقيود الكمية على الواردات[1]، بالإضافة إلى تلقي الجزائر في هاته الجولة مجموعة من الأسئلة للإجابة عليها في الجولة القادمة.

- انعقدت الجولة الثانية عشر في 31مارس 2014، وتمحورت حول الإجابات للأسئلة المطروحة في الجولة السابقة، ومن ناحية أخرى رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر في تعديل نظامها التجاري وأعربوا عن دعمهم القوي لانضمامها المبكر إلى اجتماع للفرقة العاملة المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة، وهذا على النحو الوارد في مشروع التقرير المنقح للفريق العامل، وقد أكد السيد مصطفى بن بادة، وزير التجارة آنذاك، التزام الجزائر بجعل نظامها التجاري متوافقا مع قواعد منظمة التجارة العالمية وقدم التغييرات التشريعية الأخيرة الواردة في خطة العمل التشريعية المنقحة، وقال رئيس مجموعة العمل، السفير دالوتو إن المعلومات التي قدمتها الجزائر "تعيد إطلاق مفاوضات الانضمام وتوفر أساسًا لدفع العملية إلى الأمام، كما أفادت الجزائر بأنها وقعت وأودعت لدى أمانة منظمة التجارة العالمية خمسة اتفاقات ثنائية للوصول إلى الأسواق مع كوبا وفنزويلا وسويسرا والبرازيل وأوروغواي. وحث السفير دالوتو الأعضاء والجزائر على مواصلة مفاوضاتهما الثنائية البناءة[2]، بالإضافة إلى كل هذا فقد تلقت الجزائر حوالي 130 سؤال.

وبهذا تكون الجزائر جاوبت على 1933 سؤال إلى غاية هاته الجولة، وقد كانت الدول الأعضاء كل يعمل على شاكلته من أجل الاستفادة الكبرى وتحقيق مصالحه وخصوصا الاتحاد الاوربي، والذي يرى في انضمام الجزائر تعميم الامتيازات والتي يحوزها هو وفق اتفاق الشراكة المبرم، وعلى هذا فهو يرى محاولة تأخير الجزائر إلى الانضمام اكبر وقت ممكن من أجل الاستفادة الكبرى والاستحواذ على السوق الجزائرية اكبر وقت ممكن .

وفي النهاية نجد أن الجزائر، أجرت 12 جولة من المفاوضات متعددة الأطراف، 10 اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين آخرهما كان في آخر مارس 2012، كما عالجت أكثر من 1900 قضية متعلقة بالنظام الاقتصادي الوطني كما عقدت أيضًا أكثر من 120 اجتماعًا ثنائيًا مع حوالي 20 دولة،

[1] https://www.wto.org/french/news_f/news13_f/acc_dza_05apr13_f.htm
تاريخ التصفح : 2019/05/03

[2] https://www.wto.org/french/news_f/news14_f/acc_dza_31mar14_f.htm
تاريخ التصفح : 2022/03/05

وبلغت ذروتها بإبرام ست اتفاقيات ثنائية مع كوبا والبرازيل وأوروغواي وسويسرا وفنزويلا والأرجنتين، لا تزال الجزائر تجري مناقشات مع 19 دولة أخرى من الأعضاء، بما في ذلك 12 دولة مع مناقشات متقدمة[1].

وفي وقت سابق أكد وزير التجارة الجزائري، محمد بن مرادي، أن الجزائر ما زالت تسعى لاستكمال مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي شرعت فيه منذ التسعينيات، كما أوضح بن مرادي أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون جميعهم الاستفادة من المزايا التي تمنحها الجزائر للاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة مضيفا: "هذا لا يخدم الجزائر على الإطلاق[2].

وقد أكد الكثير من الخبراء من مغبة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فليس لدينا اقتصاد قوي يمكننا من الدخول في المنافسة مع الدول المتقدمة، بسبب ضعف النسيج الصناعي من ناحية الضعف الكبير في جميع القطاعات من ناحية أخرى، مما يجعل المغامرة في الانضمام غير مدروسة العواقب.

[1] https://www.algerie-eco.com/2018/02/05/adhesion-a-lomc-lalgerie-nest-pressee/
تاريخ التصفح : 05/03/ 2022

[2] https://arabic.sputniknews.com/business/20180205102977421-الجزائر-تؤكد-سعيها-منظمة-التجارة--العالمية تاريخ التصفح :05/03//2022

خلاصة الفصل الأول:

وكخلاصة للفصل فإن المنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى تطوير وانسياب التجارة العالمية ، وتنظيم النظام التجاري العالمي ، كما وتسعى أيضا الى تحرير التجارة من خلال انضمام العديد من الدول لها والاستفادة من المزايا التي يتيحها الانضمام ، هذا بالإضافة الى كونها منظمة دولية تتمتع بسلطات لوضع القواعد والتدابير بشان كافة الأمور التي لها علاقة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات ، وقد توسع نشاطها فقد أصبحت تتحكم فيما يقارب 98 % من التجارة الدولية ،وعالجت الكثير من القضايا والمسائل التي لها علاقة بتحرير التجارة من خلال عقد العديد المؤتمرات منذ ميلادها، كان آخرها المؤتمر الوزاري الحادي عشر في الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر 2017 في بوينس آيرس بالأرجنتين ، إلا انه وبالتوازي مع الجوانب الايجابية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هناك العديد من الانعكاسات السلبية على اقتصاديات الدول المنظمة ، و هاته السلبيات والآثار السلبية سوف تكون أكثر حدة ،خصوصا على الدول النامية من خلال التأثير على الاقتصاد المحلي وظهور العديد من الآثار الغير مرغوب فيها.

الفصـل الثانـي

الآثار المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري في الجزائر

- المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر.
- المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي في الجزائر.
- المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الخدماتي في الجزائر.

تمهيد:

تقدمت الجزائر بملف الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها سنة 1995 في سعيها الى الانفتاح الاقتصادي لأجل الاستفادة من مزايا الانضمام، ولازال ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية ملفا يطرح الكثير من الإشكاليات حول مدى استفادة الجزائر من هذا الإجراء ،بالنظر الى واقع وهيكل الاقتصاد الوطني في المرحلة الحالية ،حيث أن الجزائر بلد يعتمد على المحروقات في صاد ارته وتبقى مساهمة جميع القطاعات الأخرى محتشمة ،على الرغم مما تمللك الجزائر من إمكانيات على جميع المستويات والأصعدة ، وبالتالي فان الميزان التجاري الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية تبقى رهينة ظروف خارجية تؤثر على أدائها بحكم اعتمادها على المحروقات ، وسنحاول في هذا الفصل التطرق لواقع الميزان التجاري لقطاعات الزارعة والصناعة والخدمات في الجزائر، وكذا استشراف للآثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على وضعية الميزان التجاري الجزائري في جانبه الزارعي والصناعي والخدمي.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر.**
- **المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي في الجزائر.**
- **المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الخدماتي في الجزائر.**

المبحث الأول: الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر.

تمتلك الجزائر في القطاع الزراعي إمكانيات ضخمة لتحقق الاكتفاء والأمن الغذائي من جهة، والتوجه إلى التصدير من ناحية أخرى، حيث يعتبر قطاع الزارعة في الجزائر قطاعا استراتيجيا ومن الخيارات المتاحة للاستثمار في الفترة المقبلة نظرا لما تملكه الجزائر من مؤهلات.

ولعل الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي من ناحية، وتكوين الثروة من جهة أخرى، يجعله قطاعا يرجى منه الكثير في السنوات القادمة، وخصوصا في ظل الظروف التي تمر الاقتصاد الوطني، وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: الزارعة في الاقتصاد الجزائري.

تبقى الزارعة من القطاعات الهامشية في الاقتصاد الوطني مثلها مثل باقي القطاعات المنتجة والمكونة للثروة، وهذا نظرا لعدم الاهتمام بشكل كبير بهذا القطاع الحساس نظرا لسيطرة وهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، وسوف نتعرض في هذا المطلب للتعرف على وضعية هذا القطاع الحالية ومكانته، من خلال عرض لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير مناصب الشغل، وكذا مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الفرع الأول: مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

عرف الناتج الزراعي نموا في قيمته، مما جعله يؤثر ولو بصورة بسيطة على تطور الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي تبقى ضئيلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (01) : تطور مساهمة الزارعة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2010-2016.) الوحدة (مليون دولار).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج الزراعي	13644.41	16242.6	18334.02	20573.39	21966.6	19718	19476.73
الناتج المحلي الإجمالي	161734.4	199416.64	207821.72	209415.56	213343	166894	158401.88
نسبة الزارعة إلى الناتج المحلي الخام %	8.43	8.14	8.82	9.82	10.29	11.81	12.29

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية .

شكل رقم (01) : التمثيل البياني لتطور مساهمة الزارعة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة(2010-2016).الوحدة (مليون دولار).

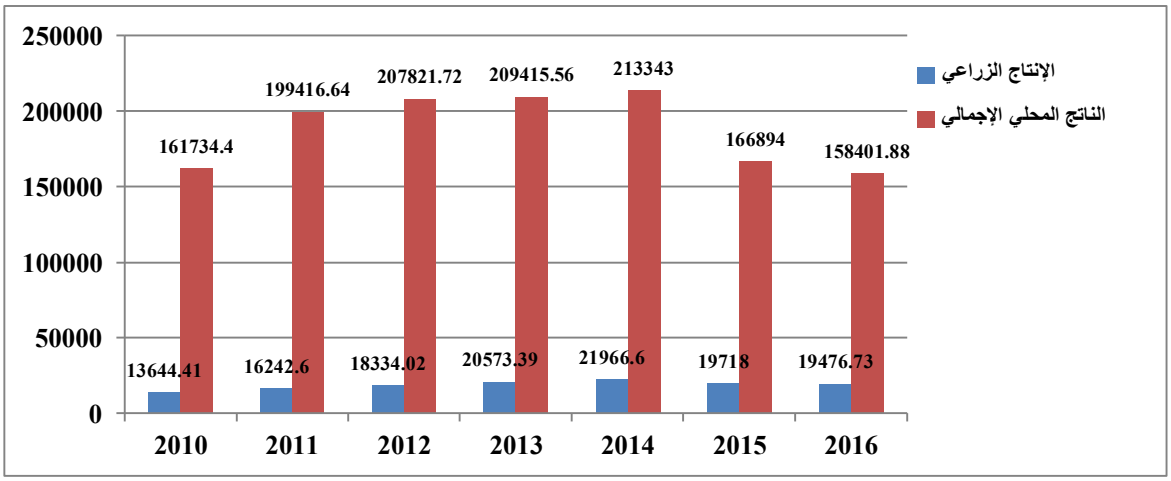

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الزيادة في الناتج المحلي الخام أكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي، وهذا راجع إلى التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الخام، وهذا بسبب ارتفاع الأسعار النفط، حيث اخذ منحى تصاعدي من سنة 2010 إلى 2014، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك من 213343 مليون دولار سنة 2014 إلى 166894 مليون دولار سنة 2015، وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض عائدات قطاع المحروقات بشكل كبير.

أما عن الناتج الزراعي فقد عرف تطورا ما بين سنة 2010 إلى سنة 2014، فقد انتقل من 41.13644 مليون دولار إلى 6.21966 مليون دولار سنة 2014 بنسبة زيادة تقدر ب 61% وهي نسبة معتبرة جدا، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية والظروف المناخية الملائمة، لينخفض بعد ذلك إلى 73.19476 مليون دولار سنة 2016 .

وبالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي فتتراوح ما بين 34.8 % سنة 2010 و29.12% سنة 2016، وبالرغم من اخذ النسبة اتجاها تصاعديا حيث انتقلت من43.8 % سنة 2010 لتصل إلى 29.12% سنة 2016 بزيادة طفيفة، إلا أنها تبقى نسب ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز 30.12 % في جميع الحالات رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، ويرجع هذا إلى ضعف السياسات الزراعية المطبقة وعدم استقرارها ووضوحها، وكذا المشاكل التي يعاني منها القطاع خاصة ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية(كالأسمدة والبذور والمبيدات)، بالإضافة إلى النمو السريع للقطاعات الأخرى وتوجه الاستثمارات لها بالمقارنة مع القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة (2010–2016).

يمكن التعرف على تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (02) : تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2010–2016) **الوحدة: (مليار دج).**

القطاعات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المحروقات	4180,4	5242,5	5536,4	4968	4657,8	3134,3	3025,6
الزارعة	1015,3	1183,2	1421,7	1640	1771,5	1936,4	2140,3
الصناعة خارج المحروقات	617,4	663,8	728,6	771,8	838,5	900,9	975,7
الخدمات	2586,3	2933,2	3305,2	3849,6	4195,21	4549,9	4837,8
البناء والأشغال العمومية	1257,4	1333,3	1491,2	1627,4	1794,0	1908,1	2069,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول السابق يلاحظ ارتفاع القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية، حيث عرفت تطورا خلال الفترة (2010–2016) خاصة منها قطاع المحروقات، والتي يتضح جليا هيمنتها في المساهمة في إجمالي القيمة المضافة على جميع القطاعات، بينما عرف القطاع الزراعي تزايدا في القيمة المضافة طوال الفترة المدروسة، حيث انتقلت القيمة المضافة من 3.1015مليار دج سنة 2010 إلى 3،2140 مليار دج سنة2016، أي زيادة مطردة عبر فترة الدراسة (انتقلت إلى ضعفين) وبنسبة نمو خلال الفترة (2010–2016) قدرت ب8.110 %، إلا أن مساهمة قطاع الزارعة في الجزائر تظل غير كافية، والمعدلات المتزايدة في سنوات ما بعد تطبيق الدعم الفلاحي تظل متواضعة جدا، وجدير بالذكر أن القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال بعيدا عن البعد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية والتي تعتبر الجزائر اكبر مستورد للمنتجات الزراعية خاصة منها الحبوب .

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل .

تعتبر الزارعة قطاعا مهما في توفير مناصب العمل في الجزائر، وهذا بالأخص في المناطق الريفية والتي يمثل سكانها أكثر من 35 % من إجمالي السكان لسنة 2016[1]، وهو ما يبين أن القطاع الزراعي يمكنه استيعاب هاته النسبة من السكان الريفيين، ولتوضيح مساهمة الزارعة في سوق العمل في الجزائر نأخذ الجدول التالي .

[1] جامعة الدول العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلد: 37، 2017، ص 2.

جدول رقم(03) تطور عدد ونسب العاملين في قطاع الزارعة في الجزائر خلال الفترة(2010-2017).

(الوحدة: بالآلاف، النسبة : %).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العمالة الزراعية	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102
العمالة الإجمالية	9736	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10859
نسبة العاملين في قطاع الزارعة%	11.66	10.77	8.96	10.57	8.78	8.65	7.97	10.14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

ONS, **activite ,emploi et chômage en 2017**, N° 785 p13.

شكل رقم (02) : التمثيل البياني لتطور عدد ونسب العاملين في قطاع الزارعة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

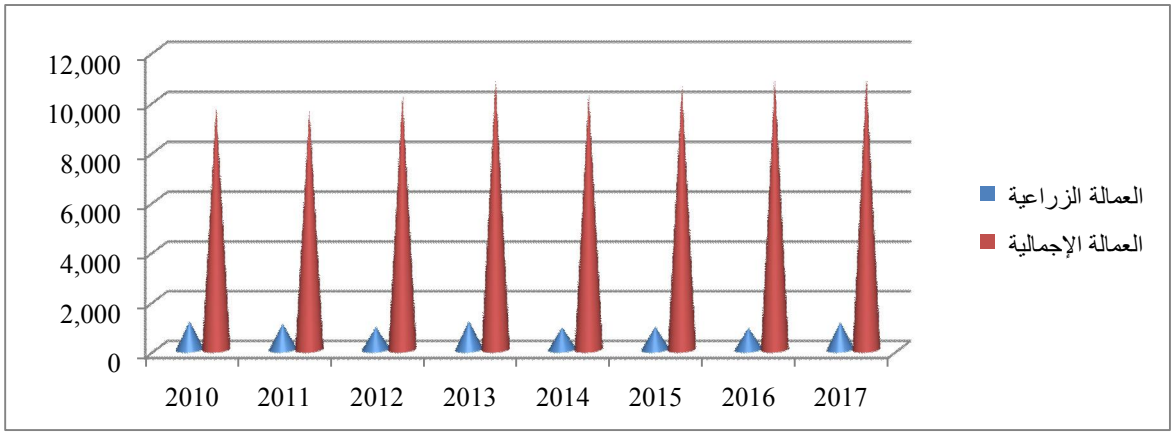

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد عل معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين يلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي نسبة لم تتجاوز 7.11%، وبقيت ضمن معدل سنوي متوسط قدر ب 68.9 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى والتي تستحوذ على اكبر قدر من العاملة وخصوصا الخدمات والتي عرفت تنامي كبير في عدد العاملين بها خلال الفترة الأخيرة، بينما يعتبر القطاع الزراعي اقل القطاعات في الجزائر استيعابا وتوفي ار لمناصب العمل، حيث يبقى دون التطلعات ودون ما هو مأمول منه، خصوصا مع الدعم الفلاحي من طرف الدولة لتشجيع هذا القطاع المهم للتنمية الاقتصادية، لكن يبقى تسرب العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى نتيجة ضعف مداخيل هذا القطاع وتدني الأجور فيه والنقص الحاد في الخدمات المقدمة

لهذا القطاع من ناحية [1]، وكذا التكاليف الباهظة وارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية من ناحية أخرى، احد أهم أسباب انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع بشكل كبير.

المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2010–2017)

تعتبر الجزائر من اكبر المستوردين للغذاء، وخاصة الحبوب، وبالأخص القمح بالإضافة إلى الحبوب الجافة والحليب والسكر، بينما تبقى صادراتها الزراعية محتشمة جدا وفي بعض المنتجات الزراعية، وسوف نتطرق إلى تطور التجارة الخارجية الزراعية بشقيها الصادرات والواردات ثم نأتي للتعرف على وضعية الميزان التجاري الزراعي للجزائر .

الفرع الأول: الصادرات الزراعية الجزائرية.

قامت الجزائر بتصدير بعض المنتجات في الجانب الزراعي، إلا أنها تبقى بكميات ونسب لا تكاد تذكر، وتتمثل أهم صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في: التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية للجزائر خلال الفترة (2010–2016).

جدول رقم (04): تطور الصادرات الزراعية للجزائر خلال الفترة (2010–2016)

(الوحدة :مليون دولار).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية	208.51	208.51	840.03	568.51	772.54	795.54	771,2
إجمالي الصادرات	45189.34	45189.34	71865.80	65181.08	62884.29	37951.39	29992,1
الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات%	0.46	0.46	1.16	0.87	1.22	2.1	2.6

المصدر : من عداد الطالبة بالاعتماد على :

– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات تراوحت بين 46.0% و6.2 % خلال الفترة 2010– 2016 وهي نسبة ضئيلة جدا مقابل ما تطمح إليه برامج التنمية الفلاحية المطبقة لتشجيع وترقية الصادرات وتقليص حجم الواردات، وبالتالي هذه البرامج المطبقة من طرف الدولة لم تؤت أكلها نظار لتضافر الكثير من الأسباب التي إن دلت إنما تدل على أن القطاع الزراعي ما زال ولا يزال بعيدا كل البعد عن الإمكانيات والمقومات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر، والتي إن استغلت أحسن

[1] –عبد القادر غطاس، **الدور الإنمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية**، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2017،ص175.

استغلال سوف تجعل من الجزائر دولة رائجة في الكثير من المنتوجات الزراعية، حيث أنها تكتسب الكثير من المنتوجات الزراعية ذات الجود العالمية على غرار دقلة نور وزيت الزيتون والحمضيات وكلها منتجات يمكن للجزائر أن تحقق فيها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كون الإنتاج الزراعي يلقى روجا في السوق العالمية لكونه لم تدخل عليه التعديلات الجينية.

أما عن أهم صادرات الجزائر الزراعية فتاتي في مقدمة قائمة هذه المنتجات التمور وذلك بقيمة قدرت ب 52 مليون دولار سنة 2017، بعدما كانت قيمة صادراتها 22 مليون دولار سنة 2010، وتعتبر فرنسا اكبر مستورد بحصص كبيرة، حيث قدرت حصتها من التمور الجزائرية سنة 2016 ب 47 %من إجمالي القيمة المصدرة، ثم روسيا بنسبة 97.14 %، تليها بعد ذلك المغرب بنسبة تقدر ب 5.63% ثم الإمارات العربية المتحدة ب3.59% [1]، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المنتجات الزراعية كزيت الزيتون ومنتوج الخروب وبذور الخروب كلها بنسب ضئيلة جدا، كما عرف منتوج البطاطا توجها نحو التصدير لكنه كان توجها متذبذبا فقيمة صادراتها انتقلت من 0،42 مليون دولار سنة 2013 لتنخفض إلى 0،22 مليون دولار سنة 2014 [1]، بالإضافة إلى بعض المنتجات التي لم تعرف استمرار في عملية التصدير مثل الطماطم التي تم تصديرها خلال سنتي 2005 و2006 لتنعدم تماما سنة 2012.

الفرع الثاني: الواردات الزراعية الجزائرية.

لا يزال الإنتاج الزراعي المحلي لا يغطي احتياجات الغذائية للجزائر، وتبقى الواردات الغذائية في ارتفاع كبير في الفترة الأخيرة، وخاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب والسكر. الخ، بسبب نقص الإنتاج المحلي كما ذكرنا سابقا، وتزايد النمو الديمغرافي، وكذا بسبب تقلص حجم العاملين في هذا القطاع بسب المشاكل التي يعاني منها الفلاحون ونقص الإمكانيات، وسوف نحاول عرض لتطور الواردات الزراعية من خلال الجدول التالي.

[1] http://www.andi.dz/PDF/import-export/EXPORTATION%202013%202014%20ar.pdf

جدول رقم (05): الواردات الزراعية للجزائر خلا ل الفترة (2010–2016)

(الوحدة: مليون دولار) .

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات الزراعية	7826.71	7826.71	11244.49	17517.58	19409.38	11790.68	9085,7
الواردات الغذائية	5515.01	5515.01	8130.40	8428.32	7157.72	5793.84	7949,1
نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الزراعية%	70.46	70.46	72.30	48.11	36.87	49.13	87.49
إجمالي الواردات	41191.89	41191.89	50385.00	55213.08	58274.09	51733.01	47090,7
نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات %	19	19	22.32	31.72	33.3	22.79	19.29

المصدر : من عداد الطالبة بالاعتماد على :

– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية .

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع قيمة الواردات الزراعية من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 71.7826 مليون دولار سنة 2010 لتصل إلى 38.19409مليون دولار سنة 2014، وهذا ما تترجمه النسب التي انتقلت من 19% سنة 2010 إلى 3.33 % سنة 2014، وللإشارة فان معظم الواردات الزراعية للجزائر هي واردات غذائية، حيث مثلت نسبة متوسطة خلال الفترة من 2010 إلى 2016 قدرت ب 47.72%، وهذا بسبب أن الجزائر تعتبر من اكبر المستوردين للمواد الغذائية في إفريقيا خاصة المواد الأساسية كالحبوب والسكر والحليب والقهوة ...الخ، وبالرغم من انخفاض اللوردات الزراعية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الواردات الغذائية لزالت تسيطر على جل الواردات الزراعية للجزائر وبلغت أكثر من87 % من الواردات الزراعية لسنة 2016، مما يدل على عدم نجاعة السياسات الزراعية التي انتهجتها الدولة لتشجيع القطاع الزراعي، بينما انخفاض الواردات عموما في السنوات الأخيرة كان بسبب القيود التي اتخذتها الجزائر للتخفيف من فاتورة الواردات عموما لمواجهة انخفاض الإيرادات المتأتية من المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014، أما عن نصيب الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات فهو في حدود 5.23 %خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 وهي في الحقيقة نسبة مرتفعة ومؤشر على ضعف الصادرات الزراعية في تغطية وتوفير الأمن والاكتفاء الغذائي، وبالتالي الاعتماد بشكل كبير جدا على الواردات من العالم الخارجي .

أما عن أهم الواردات الغذائية فيمكن استعراضها من الجدول التالي:

جدول رقم(06) : تطور قيم أهم الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة(2009–2016)

(الوحدة : مليون دولار)

السنوات	الحبوب	الحليب	السكر	الزيوت	البن والكاكاو والشاي	الفواكه	البقوليات	اللحوم
متوسط الفترة 2009-2013	2818,1	906,1	802,1	808,5	459,5	483,0	234,9	190,4
2014	2920,4	2043,6	814,9	980,4	480,7	483,0	232,2	314,4
2015	3005,2	1168,6	655,5	888,4	438,2	437,1	242,0	260,7
2016	2806,6	976,5	880,5	922,7	453,5	309,5	233,9	233,3

المصدر: من عداد الطالبة بالاعتماد على :

– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد :37 .

تعتبر الحبوب المادة الأولى من ناحية المساهمة في الواردات الإجمالية وذلك بنسبة قدرت ب 32.29% خلال سنة 2015، وهي نسبة مترفعة، كما وعرف إجمالي الواردات من الحبوب تطورا ما بين 2009 و2015 حيث انتقل إلى 2،3005 مليون دولار عام 2015 بعدما كان1،2818 مليون دولار كمتوسط الفترة ما بين 2009–2013، وتحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، خلال الفترتين 2000–2009 و2010–2017، حيث يقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010–2017 بنحو 2.41 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000–2009 حيث قدر معدل الإنتاج ب6.32 مليون قنطار، ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51% و29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010–2017[1].

بينما عرف استيراد الحليب انخفاضا سنة 2015 ليعاود الارتفاع إلى 5.880 مليون دولار وتعتبر أغلب الكميات المستوردة من هذه المادة هي من الحليب الجاف، وتأتي باقي المنتجات الأخرى بقيم متقاربة، بينما تتحدد قيم بعض المنتجات تبعا لتغيرات الأسعار العالمية بالأساس وليس لكمية الاستيراد كما هو الحال عليه بالنسبة للقهوة والشاي والسكر فانخفاض أو ارتفاع قيمتها لا ينم عن تراجع لكمية الواردات بل هو بسبب تذبذب الأسعار [2].

[1]–http://www.anagriculture2022.website/?page_id=4608

تاريخ التصفح: 2022/05/03

[2] – مجدولين دهينة، **مرجع سابق**، ص ص 261–262.

الفرع الثالث: وضعية الميزان التجاري الزراعي في الجزائر.

يمثل الميزان التجاري الزراعي الفرق بين الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية، ولقد عرف الميزان التجاري للسلع الزراعية للجزائر عجزا متواصلا ومتزايدا خلال فترة(2010–2016)، وهذا انطلاقا من الهيمنة الكبيرة للواردات الزراعية على الصادرات في هذا المجال، وللوقوف على وضعية الميزان التجاري الزراعي نقترح الجدول والشكل التاليين .

جدول رقم (07) : تطور رصيد الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة(2010–2016)

(الوحدة : مليون دولار).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية	315.00	208.51	840.03	568.51	772.54	795.54	771,2
الواردات الزراعية	6058.00	7826.71	11244.49	17517.58	19409.38	11790.68	9085,7
رصيد الميزان التجاري الزراعي	-5743	- 7618.2	-10404.46	-1694907	-18636.48	-10995.14	-8314.5
معدل التغطية %	**4.59**	**2.66**	**7.47**	**3.24**	**3.39**	**6.74**	**8.48**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية .

من خلال بيانات ومعطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز دائم ومتواصل عبر فترة الدراسة (2010–2016)، والأدهى والأمر أن هذا العجز يتزايد من سنة لأخرى من سنة 2010 إلى 2014، فقد انتقل من5743 مليون دولار سنة 2010 إلى 48.18636 مليون دولار سنة 2014، وهذا بسبب التفاوت الكبير بين قيم الصادرات والواردات الزراعية، حيث يلاحظ النمو الكبير للواردات وارتفاعها من سنة لأخرى مقارنة بنمو الصادرات المتذبذب بين الزيادة والنقصان من سنة لأخرى، فنجد انتقال الواردات الزراعية من 00.5743 مليون دولار عام 2010 لتصل إلى 48.18636 مليون دولار سنة 2014، أي بنسبة زيادة بلغت 5.224% خلال الفترة المذكورة، مما يدل على أن الجزائر تعتبر بلدا مستوردا خالصا، وبالرغم من المعدلات الايجابية لنمو القطاع الزراعي في السنتين الأخيرتين إلا أن الجزائر تبقى مهددة في أمنها الغذائي، وهذا ما تأكده النسب الكبيرة للواردات الغذائية واعتماد الجزائر بشكل كبير عليها، وخصوصا في مادة الحبوب التي تكلمنا عليها سابقا، وقلنا أنها تمتص جزءا كبيرا من العملة الصعبة للجزائر بالرغم من الجهود ال ارمية إلى توسيع إنتاج هذه المادة الأساسية للجزائر، إما عن معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية فيبقى متذبذبا، حيث بلغ أحسن نسبة سنة 2016 بنسبة تقدر ب8.48%و هو معدل ضعيف جدا وغير كاف، ، ويدل على عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات الزراعية مما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف وكذا الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي.

مما لا شك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نابع من قناعة أساسها الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة من جهة ومن جهة أخرى مسايرة التوجه الاقتصادي العالمي نحو الانفتاح بشكل كبير على العالم والاستفادة بشكل أوسع من هذا الانفتاح، إلا أن الجزائر ونظار للقطبية الواحدة في هيكل اقتصادها باعتمادها الكلي على المحروقات وضعف أداء القطاعات الأخرى إذا ما قورنت بقطاع المحروقات الأساسي والذي يشكل نسب متقدمة جدا من حيث إي أرادت التصدير، سوف تتحمل الكثير من الآثار السلبية على اقتصادها الهش والريعي والذي لا يمكن أن يصمد أمام المنافسة العالمية إذا تم الانضمام دون أي تغيير في هيكل الاقتصاد الجزائر ي، ومنه فان الآثار التي تنجر عن الانضمام سواء ايجابية أو سلبية تتحد بعدة عوامل لعل أهمها هيكل الصادرات، مدى عمق تحرير التجارة الذي حققته ودرجة الانفتاح، اتجاه التجارة الخارجية وكذا مستوى التنمية، ولذا ومن هذا المنطلق فان انضمام الجزائر إلى المنظمة له عدة ايجابيات، كما وان وله أثار سلبية على ميزانها التجاري الزراعي سوف نتطرق إلى هاته الآثار بشقيها الايجابي والسلبي كما يلي.

الفرع الأول: الآثار الايجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي.

لعل ضعف أداء الصادرات الجزائرية خارج نطاق المحروقات عموما والصادرات الزراعية بالخصوص يجعل هناك محدودية للاستفادة من الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة الدول الأعضاء، ولذا فان الايجابيات قليلة مقارنة بالسلبيات على القطاع الزراعي خصوصا والاقتصاد الوطني عموما ويمكن ع رض أهم النقاط الايجابية للانضمام على تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري كما يلي:

1- بالرغم من محدودية الصادرات الزراعية للجزائر، والتي تنحصر في بعض المنتوجات كالتمور والحمضيات والتي لا تتعدى نسبة 6.2% إلا إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يسمح لهاته المنتجات باختراق أسواق جديدة وذلك بسبب رفع القيود الجمركية والفنية على المنتجات الزراعية للدول الأعضاء، مما يسمح بالتوسع اكبر في إنتاج هاته المنتجات وزيادة الإنتاج بسبب قلة التكاليف من ناحية بسبب إلغاء القيود، ومن ناحية أخرى بسبب القدرة والميزة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية ذات الجودة العالمية وعلى مستوى من معايير وشروط الصحة والبيئة، وبالتالي زيادة الأرباح ومنه ارتفاع الصادرات وتحسن أداء الميزان التجاري الزراعي؛

2- انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيض الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المصنعة، وبالتالي اقتناء هذه المستلزمات وخاصة ذات التقنيات العالية بأسعار منخفضة،

بعدما كانت تست ورد بأسعار مرتفعة، وبالتالي ستستفيد الجزائر من أحدث التقنيات المستعملة في قطاع الزارعة، مما يؤدي إلى عصرنة القطاع الزراعي بأحدث الوسائل والتقنيات، ومنه التأثير حجم الإنتاج الزراعي وزيادة الصادرات[1]؛

3- فتح الأسواق العالمية للسلع الزراعية المنتجة محليا، وبالمقابل يتم فتح الأسواق المحلية للسلع الزراعية الواردة إلى الجزائر، وهو ما يعني المنافسة، مما يدفع إلى الاهتمام بتطوير جودة المنتجات المحلية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية، عن طريق التنظيم الجيد للإنتاج وتنمية المحاصيل الزراعية ذات الميزة النسبية، بالإضافة إلى تنمية المحاصيل الزراعية التي يسهل تسويقها داخليا وخارجيا وتحسينه وبالتالي زيادة التصدير[2]؛

4- فتح المجال للاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي من شأنه أن يحسن المنتوج الزراعي من ناحية الكمية والجودة ويساهم بشكل كبير في ازدياد التنافسية لمنتجاتنا الوطنية بالخارج، وبالتالي زيادة صادراتنا الزراعية؛

5- ستستفيد الجزائر بالانضمام إلى المنظمة باعتبارها دولة نامية خاصة فيما يتصل بالالتزامات الواردة في اتفاق الزارعة سواء تعلق ذلك بمستوى التحرير أو بمداه الزمني، وقد أعطى الاتفاق الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية الدول النامية والأقل نموا الحق في الحصول على رعاية خاصة عند تطبيق أحكام هذا الاتفاق، وذلك بإعطائها مهلة إضافية حفاظا على الفرص المتاحة إلى التصدير إلى أسواق الدول المتقدمة؛

6- إن رفع الدعم بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي تفرضه المنظمة على الجزائر في حال انضمامها قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل، لان رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية وإلى الحد الأقصى المسموح به من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، وقدرته على منافسة المنتوجات الفلاحية الأجنبية غير المدعمة، مما قد يؤهله لاحتلال مكانة في السوق الدولية، وبالتالي هناك فرصة لإنعاش الصادرات الزراعية وتحسينها وزيادة حصيلتها[3].

---

[1] – الأخضر بن عمر، رياض ريمي، **الغذاء في العالم العربي، الواقع والتحديات**، مجلة الدارسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 01، 2011، ص84.

[2] –غردي محمد، **تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة لحمايته**، مجلة التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة البليدة –2–، العدد01، 2017، ص 88.

[3] –سلامي ميلود، بوستة جمال ، **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد 07،، 2017، ص 255.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي.

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد الوطني في المرحلة القادمة، خصوصا في ظل محاولات الجزائر تنويع اقتصادها والخروج من تبعية المحروقات، ولعل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر من بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر في الفت ارت القادمة، خاصة مع ضعف أداء هذا القطاع وعدم مساهمته في التجارة الخارجية بشكل كبير، وقد تطرقنا في السابق إلى عرض لأهم الايجابيات التي يمكن أن تحصل عليها الجزائر في ميزانها التجاري الزراعي، إلا أن ما يمكن الجزم به حاليا هو أن سلبيات الانضمام أكثر بكثير من إيجابياتها، وخصوصا في ظل بقاء هيكل الاقتصاد الوطني كما هو عليه الآن، هذا نظار للضعف الذي يعانيه القطاع في المرحلة الراهنة فما بالك بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وسوف نتطرق إلى عرض لأهم السلبيات والتحديات التي يمكن أن يواجهها القطاع الزراعي عموما في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والميزان التجاري الزراعي بالخصوص بشقية الصادرات والواردات وهذا كما يلي:

1–إن تحرير التجارة والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض على الدول المتقدمة رفع الدعم عن منتجاتها الزراعية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصا السلع الزراعية الأساسية، كالحبوب والسكر والزيوت والألبان واللحوم، من جراء التخفيض التدريجي للدعم الزراعي الذي يقدم من قبل الدول المنتجة، سواء كان الدعم الموجه للمنتجين المحليين أو كدعم للصادرات، مما يترتب عليه ارتفاع فاتورة الواردات من هذه السلع إلى مبالغ ضخمة، وبالتالي وزيادة العجز الميزان التجاري، والجزائر باعتبارها من اكبر المستوردين لهاته المواد بسبب عدم الاكتفاء الذاتي نتيجة عدم قدرة المنتوج المحلي وضعفه على تلبية الطلب المحلي، سوف تتكبد خسائر ضخمة ومبالغ طائلة بسب ارتفاع الأسعار من ناحية، وبسبب ضعف الإنتاج المحلي ومن ناحية أخرى[1]؛

2– القضاء على الإنتاج المحلي بسبب المنافسة الخارجية في جانبي السعر والنوع، وخصوصا في جانب الأسعار لكون المنتج الأجنبي قليل التكلفة مقارنة بالمنتجات الزراعية المحلية والتي تكون تكاليفها أكبر مما يؤدي إلى منافسة غير عادلة، ومع ضعف أداء القطاع الزراعي سوف يزداد الاستيراد بشكل كبير مما يزيد في العجز التجاري للميزان التجاري الزراعي؛

[1]–الأخضر بن عمر، رياض ريمي، **مرجع سابق**، ص82.

3–ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب خفض الدعم والانخفاض النسبي في الأسعار، كنتيجة لازدياد حدة المنافسة المتوقعة في السوق المحلي، مما يؤدي إلى توقف صغار المزارعين عن الإنتاج، خاصة المنتجين غير القادرين على تبني التقنيات الحديثة لخفض تكاليف الإنتاج والوصول إلى اقتصاديات الحجم بسرعة؛

4– اشتداد حدة المنافسة بعد فتح الأسواق أمام الصادرات، في الوقت الذي تعاني فيه الصادرات الزراعية الجزائرية من ضعف واضح في النوعية، وضعف في طاقة الإنتاج، لا تمكنها من توفير حصة مؤثرة في الأسواق التصديرية، وعدم وجود جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع ذات الميزة النسبية من الوصول إلى الأسواق التصديرية والمحافظة على وجودها فيها؛

5–عدم القدرة على مكافحة الإغراق نظار لاحتواء الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الإغراق على مجموعة من الإجراءات والتعقيدات لإثبات حدوثه والجزائر في حالة انضمامها إلى المنظمة، يصبح قطاعها الزراعي يوجهه تحديات تطبيق هذه الاتفاقية؛

6–تعتبر اتفاقية الصحة والصحة النباتية من أهم الاتفاقيات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، وبالتالي فالانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي بالقطاع الزراعي إلى مواجهة تحديات هاته الاتفاقية، ويظهر ذلك من خلال التشديد في تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية من قبل الدول المتقدمة، الأمر الذي سوف يشكل عوائق فنية أمام دخول صادرات الجزائر إلى هذه الدول خاصة في المدى البعيد؛[1]

7– يمكن أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى فقدان الامتيازات التي كانت تحوزها الجزائر من الاتحاد الأوربي باعتباره الشريك الأول في المبادلات التجارية، إذ تعتمد الصادرات الزراعية على الاتفاقات التفضيلية للشركاء الرئيسيين، كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والإعفاء من التعريفة الجمركية أو تخفيضها بصورة اقل من صادرات الدول الأخرى، وبالتالي يمكن أن تلغى تلك الامتيازات أو تخفض في حالة الانضمام، انطلاقا من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وبالتالي تتضرر صادرات الزارعة وتتأثر بهذا التحول الذي ينتقل إلى الميزان التجاري بتأثير سلبي[2] .

[1]– غردي محمد، **تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة لحمايته، مرجع سابق**، ص ص90 –92.

[2]– محمد حشماوي، **الأخضر بن عمر، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد09، 2015، ص 100.

الفرع الثالث: الآفاق والمقترحات لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر للمساهمة في التجارة الخارجية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة سوف يخلق الكثير من التحديات والتي يمكن أن تواجهها للجزائر إذا لم تعد النظر في الكثير من الاستراتيجيات والسياسيات الاقتصادية، من خلال إعادة النظر في هيكل الاقتصاد الجزائري وتأهيله من أجل خوض غمار الانضمام الذي أصبح ضرورة تفرضها مقتضيات الحياة الاقتصادية العالمية، طبعا هذا كله من أجل الاستفادة القصوى من الامتيازات التي تتيحها المنظمة من جهة، ومن جهة أخرى تلافي الكثير من الآثار الوخيمة على الاقتصاد الجزائري والذي لا يمكن له المنافسة في الوقت الراهن، نظار لضعف القطاعات الاقتصادية عموما والقطاع الزراعي خصوصا، وما يكمن الاستشهاد به الأرقام التي تبين عجز القطاع الزراعي على تلبية الاحتياجات الضرورية، واتساع الفجوة الغذائية في الكثير من المنتجات الأساسية، وعليه وانطلاقا من هذا فان هناك مجموعة من الاقتراحات الهدف منها هو تأهيل هذا القطاع الحساس قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولعل أهم هذه الاقتراحات مايلي :

1- وضع سياسة لأعمار الأرياف ووقف الهجرة الريفية وتحسين الظروف المعيشية من خلال توفير مرافق الحياة الضرورية للاستفادة من الفلاحة الريفية وتشجيع الفلاحين الساكنين في الأرياف في جانب الإنتاج الزراعي والحيواني؛

2- العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الجزائرية، من خلال تشجيع التصدير وخصوصا في السلع والمنتجات التي تملك الجزائر فيها ميزة نسبية على غرار التمور والحمضيات وبعض الخضر وزيت الزيتون من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تساهم في تحسين القد ارت التنافسية لهذه المنتجات؛

3- تنويع الإنتاج الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر، وخفض مساحة المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والاستهلاك المناسب من المياه، واتباع أساليب الري المتطورة والاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية، وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية، والتركيز على توزيع الأرضي للاستصلاح في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة؛

4– تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها عن طريق استكمال الدراسات الجيولوجية، إلى تحديد حجم الموارد المائية الجوفية، والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في قطاع الزارعة، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع المياه المحلاة لتصبح ذات أهمية في الشرب وزيادة حجم المياه الموجهة إلى الزارعة؛[1]

5–زيادة الدعم للقطاع الزراعي من أجل تطويره، من خلال توسيع الأراضي الصالحة للزارعة باستصلاح اكبر للأرضي باستغلال اكبر للأراضي الزراعية لإنتاج السلع الغذائية الأساسية وزيادة إنتاجيتها، وكذا تقديم العون الفلاحين من خلال سياسة وبرامج تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشكل اكبر، وكذا توسيع مساهمته في التجارة الخارجية [2]؛

.6 –تطوير عمليات الإنتاج لمواكبة متطلبات الجودة والنوعية من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من التنافسية؛

7–وضع استراتيجية في المدى المتوسط والطويل من أجل تنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من المنتجات الزراعية الغذائية، على النحو الذي يؤدي إلى تقليل الفجوة الغذائية والتقليل من الواردات، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في المحاصيل والسلع الاستراتيجية وخصوصا الحبوب [3]؛

8– تشجيع الإنتاج الزراعي وتنمية قدرته التنافسية وذلك من خلال تطوير البنية التحتية الزراعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الزراعية، وخاصة الثروة المائية منها، وكذا تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي وتدعيم القطاع الخاص في ذلك، إضافة إلى تشجيع وتدعيم المؤسسات والمراكز المتخصصة في البحوث الزراعية والاهتمام بالتسويق والترويج للمنتجات الزراعية إقليميا وعالميا، والاهتمام بتطوير التصنيع الغذائي وتحسين جودته وفق المعايير الدولية حتى يصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية[4].

من خلال العرض السابق ينبغي إعادة النظر في جميع السياسات الزراعية من أجل تطوير هذا القطاع الحساس والمهم من أجل تغطية الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذا تحقيق ميزة تنافسية في الكثير من المنتجات الزراعية، ويعد ذلك يصبح الطريق معبدا وواضحا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأن

---

[1]–غردي محمد، **تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة لحمايته، مرجع سابق**، ص93.

[2]–كمال روابنية، مرجع **سابق**، ص241.

[3]–آيات الله مولحسان، **تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الزارعة على التجارة الزراعية للجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 27،2012، ص 52.

[4]–الأخضر بن عمر، رياض ريمي، **مرجع سابق**، ص88.

في المرحلة الحالية وكما تكلمنا سابقا لن يفيد الانضمام بقدر ما يمكنه أن يقضي على الاقتصاد الوطني والإنتاج المحلي نظرا لهشاشة الاقتصاد وضعفه، وقد يكون وبالا على الجزائر إذا انضمت وهي بهذا الحال.

المبحث الثاني: الآثار المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي وميزان الخدمات في الجزائر.

إن قطاع الصناعة في الجزائر يعتبر من القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها إذا استغلت جميع الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، إلا أن نسبة مساهمته حاليا في الصادرات الجزائرية ضعيفة جدا وفي الاقتصاد الوطني عموما، وسوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى مكانة الصناعة ضمن القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وكذا أهميته مقارنة بالقطاعات الأخرى ومدى مساهمته في التجارة الخارجية، بالإضافة لعرض لتطور الصادرات والواردات الصناعية والميزان التجاري الصناعي، ومن ثم التعرف على الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري للقطاع الصناعي، لننتقل بعدها للتطرق إلى قطاع الخدمات في الجزائر، من حيث وضعية هذا القطاع في الجزائر، وكذا استشراف لأهم الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان تجارة الخدمات في الجزائر.

المطلب الأول: مكانة الصناعة في الاقتصاد الجزائري.

عرف القطاع الصناعي في الجزائر تطورا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا من خلال تطور نسبة مساهمته في الاقتصاد، ويتكون القطاع الصناعي في الجزائر من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وسوف نتطرق إلى التعرف على هذا القطاع في الجزائر من خلال حيثيات هذا المطلب.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي.

يعتمد القطاع الصناعي في الجزائر على الصناعة الاستخراجية، وتشمل الصناعة الاستخراجية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن، والخامات الأخرى كالبوتاسيوم والفوسفات والحصى والأحجار الكريمة، بينما تشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، ومن أهمها صناعة الأسمدة، صناعة مواد البناء، الصناعة الهيدروكربونية، صناعة المنسوجات والملابس، صناعة الأدوية، الصناعة الهندسية، الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والصناعات الاستهلاكية الأخرى[1]، وسوف نتطرق إلى مساهمة كل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي كما في الجدول والشكل أدناه.

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010 .

جدول رقم(08): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2017) .

	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
2010	56,426	34.7	6727	5	63153	39.7
2011	72228	38	7,324	4.8	79552	42.8
2012	71,685	35	7,522	4	79205	38
2013	62867	28.9	7,775	4.0	70642	32.9
2014	55,085	25.02	8951	4.06	64036	29.08
2015	36,411	20.0	7760	4.3	44,171	24.3
2016	24,138	15	8,884	5.5	33,022	20.5
2017	32,768	19.2	7,339	4.3	40107	23.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي (أعداد من 2000الى 2018)،
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية أعداد سنوات 2011 إلى 2019).

كما يمكن توضيح مساهمة كل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي كما في الشكل أدناه.

شكل رقم (03): تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2017).

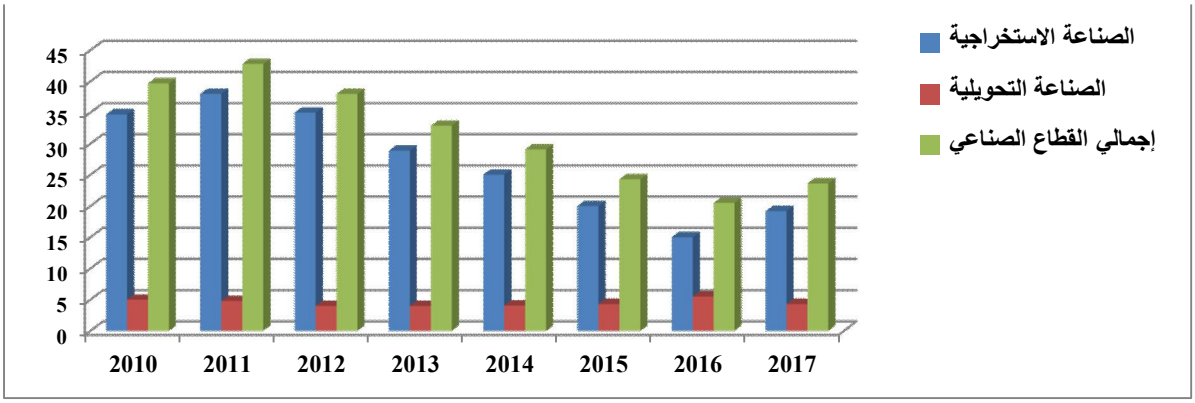

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ المكانة التي تتمتع بها الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الوطني عموما، فقد عرفت تطورات هامة بفضل الارتفاع في أسعار النفط في السنوات الأولى والتي حققت القيمة المضافة ارتفاعا محسوسا، لتنخفض في سنوات 2015 إلى 2017 بسبب الانخفاض الحاد لأسعار النفط في تلك المرحلة، لكن بالرغم من ذلك تظل الصناعة الاستخراجية مهمة في الاقتصاد الجزائري، وتمثل نسبا متقدمة في المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي، أما عن الصناعات التحويلية فمن خلال الجدول والشكل السابقين يلاحظ النسب الضئيلة لهاته الصناعة في المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي وكذا إلى إجمالي القطاع الصناعي فقد بلغت بالكاد نسبة 5.5% خلال سنة 2016 فيما يبقى القطاع الاستخراجية هو المسيطر على النشاط الاقتصادي، لذلك تبقى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا[1]، وهذا بالرغم من الإنفاق الحكومي على هذا القطاع في السنوات الأخيرة لتطويره في شكل الاستثمارات الكبيرة التي أنجزتها الجزائر، من خلال البرامج التنموية المسطرة في المجال الاقتصادي، ومنه نستشف أن قطاع الصناعات التحويلية فشل في القيام بالدور المنوط به، إذ من المفروض أن يشكل هذا القطاع أهم مصدر لخلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد، وبالتالي فالجزائر لا تعمل على تثمين الموارد المتاحة لخلق الثروة، وانما تقوم بتصدير هذه الموارد في شكلها الخام واعادة استيرادها في شكل منتجات مصنعة.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر.

يمكن للقطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاقتصادية أن يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتوفير مناصب عمل إذا تم ترقية هذا القطاع ليصبح قطاعا مهما في الاقتصاد، وخصوصا في جانب الصناعات التحويلية، وسوف نتعرض إلى مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب شغل من خلال الجدول والشكل التاليين.

جدول رقم(09): تطور نسبة العاملين في قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة(2010–2017).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العاملين في قطاع الصناعة %	13,73	14,24	13.12	13	12.6	13,0	12.98	13.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

ONS, **activité ,emploi et chômage en 2017**, N° 785, p13.

[1]– يعقوبن صليحة، تطور **القطاع الصناعي العمومي في الجزائر : واقع وتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر، العدد01،2018، ص393.

شكل رقم(04): تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة(2000-2017.

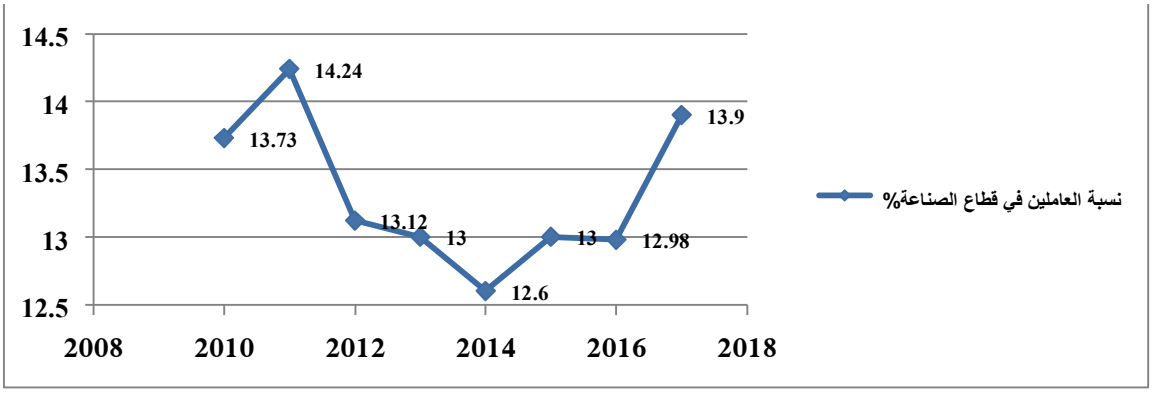

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل السابقين هو أن القطاع الصناعي حافظ على نسبة ثابتة تقريبا حيث يساهم بما نسبته 13 % في المتوسط في توفير مناصب عمل وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بباقي القطاعات والتي يسيطر عليها قطاع التجارة والخدمات بنسبة تقارب 61 %، فيما تبقى مساهمة كل من القطاع الصناعي والفلاحي دون المأمول، وهذا بالرغم من الاستثمارات والمبالغ المخصصة من طرف الدولة في إطار البرامج التنموية لتشجيع القطاع الصناعي والفلاحي من أجل امتصاص البطالة والمساهمة في النمو الاقتصادي[1] .

المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات الصناعية والميزان التجاري الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

قبل التعرف على وضعية الميزان التجاري الصناعي في الجزائر، حري بنا التعرف على هيكل الصادرات والواردات الصناعية في الجزائر وتحليلها، ومن ثم الانتقال إلى مع رفة وضعية الميزان التجاري الصناعي خلال الفترة الأخيرة.

الفرع الأول: تطور الواردات الصناعية خلال الفترة (2010-2017)

إن تحليل واردات السلع الصناعية إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، سوف يكون انطلاقا من فروع النشاط التي تنتمي إليه، بالإضافة إلى قيمتها، وكذا نسبتها إلى إجمالي الواردات، ضف إلى ذلك معدلات الاختراق، وهذا كما هو مبين في الجدولين التاليين.

[1]–وفاء رمضاني، حياة عثماني، أثر **مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992 – 2017)** مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد04،2017، ص61.

جدول رقم(10): تطور الواردات الصناعية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة(2010– 2017).

(الوحدة: مليون دج).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المناجم والمحاجر	29 493,3	30 972,5	12 530,6	12 248,2	14 677,4	16 868,1	19 270,9	19 724,9
النسبة %	1	0,9	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4
صناعة الحديد والصلب المعادن الميكانيك، الكهرباء	1825928,7	1863805,8	1915266,5	2179259,2	2478718,4	2755469,1	2721639,7	2641115,9
النسبة %	60.6	54,1	49	49.9	52,5	53.1	52.8	51,7
مواد البناء والسيراميك والزجاج	47 180,8	46 514,8	51 703,0	87 455,3	90 200,3	104129,3	93 983,7	72 993,8
النسبة %	1.6	1,4	1.3	2	1,9	2	1.8	1.4
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	360 776,3	426 809,3	514 281,5	556 230,8	617 190,7	695059,1	751 357,4	730 955,9
النسبة %	12	12,4	13.2	12.7	13,1	13.4	14.6	14.3
صناعة المواد الغذائية والتبغ والكبريت	281 341,1	398 992,7	435 325,1	467 104,4	554 284,6	536773,4	563 842,9	621 365,2
النسبة %	9.3	11,6	11.1	10.7	11.7	10,3	10.9	12.2
صناعة الغزل والنسيج والجوارب والخياطة	38 644,7	46 995,2	61 274,7	73 936,4	82 671,4	106352,2	120 318,0	127 776,6
النسبة %	1.3	1,4	1.6	1.7	1.8	2	2.3	2.5
صناعات الجلود والأحذية	9 528,4	13 242,4	14 619,5	16 864,0	22 014,6	25092,4	30 119,5	31 060,4
النسبة %	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	0.6
صناعة الخشب والفلين والورق	109 937,1	120 701,3	142 079,4	151 290,9	178 671,3	190041,6	196 046,7	166 865,2
النسبة %	3.7	3,5	3.6	3.5	3.8	3.7	3.8	3.3
الصناعات المختلفة	30 319,3	22 134,7	27 341,9	104 340,9	44 949,3	46376,4	50 762,5	51 209,1
النسبة %	1	0.6	0.7	2.4	1	0.9	1	1
الواردات الإجمالية	3011807,6	3442501,6	3907071,9	4368548,4	4719708,3	5193459,7	5154776,8	5111297,6

Sours : - ONS , , **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012 , N°75, 2014,**P23. - ONS , **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2012 à 2017 , N°96, 2018,** P25.

عرفت هيكلة الواردات الجزائرية على أساس قطاع النشاط خلال الفترة المدروسة سيطرة منتوجات ثلاث صناعات بنسبة قاربت حوالي 80 % من إجمالي الواردات:

حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من السلع الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية خلال الفترة(2010–2017) نسبة متوسطة قدرت ب514.3%، بينما كان نصيب المنتجات الكيماوية والمطاط والبلاستيك ما نسبته 32.13%، أما عن المنتوجات الغذائية فجاءت بنسبة 21.11%، لتشكل هاته الثلاث صناعات اكبر قدر من إجمالي الواردات، أما باقي الصناعات الأخرى فقد جاءت بنسب قليلة بالمقارنة مع هاته القطاعات والتي فرضت هيمنة على إجمالي الواردات خلال الفترة المدروسة، أما عن القطاعات الأخرى فقد جاءت صناعات مواد البناء والسيراميك والزجاج بنسبة بلغت 4.1 % سنة 2017، فيما كان لصناعة الغزل والنسيج والجوارب والخياطة نسبة قدرت ب 5.2% لنفس السنة، أما عن صناعات الجلود والأحذية، صناعة الخشب والفلين والورق، الصناعات المختلفة، فقد كانت نسبها على التوالي 6.0%، 3.3%، 1% لسنة 2017، أما عن قيم الواردات فقدر عرفت ارتفاعا متزايدا لكل الفروع الصناعية تقريبا وبنسب متفاوتة، وأدت إلى ارتفاع فاتورة الواردات الكلية من سنة لأخرى طوال الفترة من(2010–2017).

جدول رقم (11) : تطور معدل الاختراق حسب قطاعات النشاط في الصناعة التحويلية خلال الفترة (2008–2017).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صناعة الحديد والصلب	90.67	87,98	87,47	86,97	86,2	86.7	87,8	87.4	87,1	86.6
مواد البناء والسيراميك والزجاج	19,09	21,95	29,57	26,97	29,0	39.5	38.1	39,7	35.8	27,3
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	85,01	78,57	84,24	90,17	77,8	88,5	96,5	94,2	91,8	92,1
صناعة المواد الغذائية والتبغ والكبريت	27,94	25,92	28.49	33,27	32,6	32,7	34,7	32,0	31,1	32,2
صناعة الغزل والنسيج	35,98	40,87	47,05	51,72	58,5	61,8	64,4	69,3	69,2	67,3
صناعات الجلود والأحذية	58,43	61,39	65,73	77.03	73,8	79,5	83,0	83,6	84,8	86,0
صناعة الخشب والفلين والورق	71,92	73,16	75,44	77,21	78,3	79,5	81,7	82,3	81,2	76,8
الصناعات المختلفة	21,35	24,69	34,43	27.21	-0,5	65,5	46.2	50.9	51.4	49.6

Sours :

- ONS , , **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012 , N°75, 2014,**P158.
- ONS , **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2012 à 2017 , N°96, 2018,** p92..

يمثل معدل الاختراق الحصة المئوية للواردات في السوق الداخلي، هذا الأخير هو عبارة عن مجموع الإنتاج، الواردات والحقوق الجمركية ناقص الصادرات خارج الهوامش التجارية وهوامش النقل ومصححة من الضرائب

الأخرى والإعانات الأخرى على المنتجات[1]، حيث من خلال ما جاء في الجدول أعلاه والذي يمثل تطور معدلات الاختراق حسب فروع النشاط، فقد مثل معدل الاختراق لصناعة الحديد والصلب معدلا 6.86 % خلال سنة 2017، مما يعني أن ما نسبته 6.86 % يتم تمويله عن طريق الواردات، فيما بلغ معدل الاختراق لصناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك ما نسبته 1.92% خلال سنة 2017، بينما كانت لصناعة الجلود والأحذية نسبة قدرها 86 %، وكذلك الحال بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج حيث بلغت نسبته 3.67 %، وقد عرف معدل الاختراق لجميع الصناعات تقريبا معدلات مرتفعة فيما عدا فرعين هما صناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج وصناعة المواد الغذائية والتبغ والكبريت والتي بلغت على التوالي سنة 2017 ما نسبته 3.27% و2.32%، وهذا إن دل فإنما يدل على تغطية الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية لنسب متقدمة من السوق الداخلي لتلك المنتجات .

الفرع الثاني: الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004–2014)

عرف الميزان التجاري للقطاع الصناعي خارج نطاق المحروقات عجزا متتاليا طول الفترة المدروسة (2004–2014)، وقد عرف نموا في هذا العجز وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل أدناه.

جدول رقم(12) : تطور رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004–2014).

الوحدة (مليون دولار).

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات	61	55	88	82	100	91	61	50	52	45	29
الواردات الصناعية	12501	14586	15548	19635	26322	30223	31484	31801	36790	40877	41850
الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات	-12440	-14531	-15460	-19553	-26222	-30132	-31423	-31751	-36738	-40832	-41821

المصدر : بودواية محمد، **الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1980–2010 بين ضعف النتائج المحققة والطموحات الكبرى المرجوة – في الجزائر 1980**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الجزائر –3–، العدد 07، أفريل 2017، ص ص 269–271.

[1]–ريغي هشام، **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 05، 2016، ص242.

شكل رقم(05): التمثيل البياني لتطور رصيد الميزان التجاري الصناعي خلال الفترة(2004- 2014).

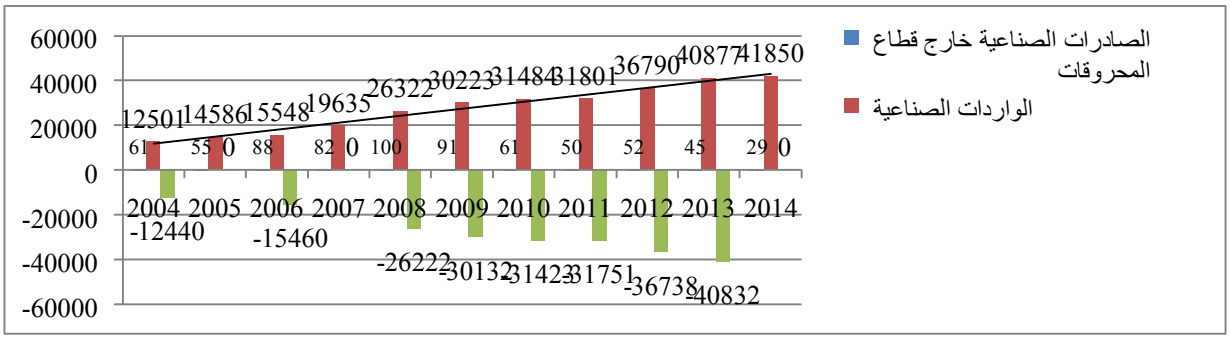

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ البون الواسع ما بين الصادرات والواردات الصناعية للجزائر حيث أنها لا تمثل إلا نسبة قليلة جدا لم تتجاوز 5.0 %، في حين نجد أن نسبة العجز تفوق 99%، وهذا ما يفسر العجز الدائم للميزان التجاري الصناعي خلال فترة الدراسة، فقد عرف العجز تطورا ونموا متزايد اخلال هاته الفترة فانتقل من 12444 مليون دولار عام 2004، ليصل عام 2014 إلى 41821 وهذا العجز إن دل إنما يدل على ضعف القطاع الصناعي خارج نطاق المحروقات بشكل كبير، فالصادرات الصناعية خارج نطاق المحروقات لم تتجاوز 100 مليون دولار، بل عرفت انخفاضا خلال الفترة من 2009 إلى 2014 انخفضت إلى أكثر من الثلثين، فقد انتقلت من 100 مليون دولار عام 2009 إلى 29 مليون دولار عام 2014، في حين نجد التسارع الكبير والنمو الكبير في الواردات الصناعية، وهذا دليل واضح على إن الهيكل الاقتصادي للجزائر ضعيف على جميع الأصعدة، بما في ذلك القطاع الصناعي خارج نطاق المحروقات والذي تبقى مساهمته في الناتج الداخلي الخام تتراوح في حدود 04 و05 بالمائة، وهي مساهمة أضعف من مساهمة القطاع الفلاحي، وأيضا تعتبر المساهمة الأضعف بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني [1]، وهذا بالطبع نتيجة لغياب إستراتيجية صناعية وطنية حقيقية للنهوض بهذا القطاع، وغياب الإرادة السياسية وتسييس هذا القطاع الإستراتيجي والهام لإنتاج الثروة وعدم منح سلطة صنع واتخاذ القرار في هذا القطاع للكفاءات الوطنية الاقتصادية والتسييرية، وبهذا الشكل فالقطاع الصناعي خارج المحروقات يعتبر قطاعا مهددا بالانهيار في أي لحظة وخصوصا في ظل اعتماده على المحروقات بالدرجة الأولى، والتي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية وتتغير تبعا لمتغيرات خارجية، وهذا ما تجلى في الأزمة الأخيرة لأسعار النفط والتي عرفت تدهورا كبيرا مما أدى إلى دخول الجزائر في أزمة نقص الإيرادات الناتجة عن المحروقات، وعدم قدرة القطاعات

[1]- بودواية محمد، **مرجع سابق**، ص ص271-272.

الأخرى على تلبية ولو جزء من الطلب المحلي على الواردات على كل الجهات بما في ذلك الواردات الصناعية.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية.

سوف نتكلم عن مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية وذلك انطلاقا من عرض النسب الصادرات الصناعية بالمقارنة مع الصادرات الإجمالية كما هو موضح قي الجدول أدناه .

جدول رقم(13) نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2009–2016)

	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات%	2.0	2.0	2.0	2.4	3.4	4.7	4.6
نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات%	0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.3	0.3
نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات%	98.0	97.0	97.0	96.7	95.9	94.3	94
نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات%	0	1.0	1.0	0.7	0.5	0.7	1.1
قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)	903.9	1141.1	1479.6	1559.4	2140.5	1776.0	1328.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير العربي الموحد الأعداد من 2000–2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مدى تفوق الصادرات من الوقود على الصادرات الأخرى، حيث أن هاته الأخيرة عرفت نسبة متقدمة بلغت 98 % خلال سنة 2009، كما ويلاحظ ارتفاع السلع الصناعية التحويلية من 9.903 مليون دولار إلى غاية 6.1328 مليون دولار عام 2016، وبالرغم من هذا الارتفاع نجد أن نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية لا تزال نسبة ضئيلة جدا لم تتعدى 7.4 %خلال الفترة المدروسة وهي تعتبر نسبة محتشمة جداً نظير ما تتوفر عليه البلاد من مقومات والتي من شأنها أن ترفع وتحدث تغيير هيكلي وجذري في قطاع الصناعة والتجارة [1]، بينما تظل الصادرات من الوقود المسيطرة طوال الفترة السابقة الذكر، وهذا كله نظرا لما يتميز به القطاع الصناعي بعدم تكوين نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الوطنية من جهة، والسوق الخارجية من جهة أخرى، وذلك في إطار نشاط التصدير، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر للرفع من فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في ظل الانفتاح

[1] – وفاء رمضاني، حياة عثماني، **مرجع سابق**، ص61.

على الاقتصاد العالمي، كما نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي منه يبقى بحاجة أكثر للدفع والتحفيز لمواكبة الانفتاح الاقتصادي إذ تنحصر نسب مساهمته في الصادرات الإجمالية ما بين 2 % كأقل نسبة (والمسجلة سنوات 2009 و2010 و2012(و7.4 % كأكبر نسبة) والمسجلة خلال سنة 2015).

المطلب الثالث: الانعكاسات والآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي.

إن غرض الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعلى غرار جميع الدول الأعضاء، الحصول على المكاسب الناجمة عن الانضمام، لكن هناك جانبا سلبيا ومخاطر يمكن أن تنجر عن الانضمام، وخصوصا في ظل هيكل الاقتصاد الجزائري، والذي قد يجعل منها مجرد أسواق لمنتجات الدول الأعضاء وبالتالي تنامي الآثار السلبية للانضمام بشكل كبير، مع عدم الاستفادة الكبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق فسوف نحاول في هذا المطلب عرضا للآثار الايجابية والمخاطر المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي.

الفرع الأول: الآثار الايجابية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي.

إن هيكل الاقتصاد الوطني والمعتمد اعتمادا كليا على المحروقات قد يجعلها تتعرض للعديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني في حالة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا لكون الصادرات الصناعية تشكل نسب ضئيلة في الصادرات الإجمالية، كما أن الصناعة الجزائرية لا زالت صناعة وليدة بحكم ما مرت به من مراحل تجعلها غير قادرة على المنافسة الخارجية، لكن وبالرغم من تلك المخاطر فان هناك بعض الآثار الايجابية والتي تعتبر محدودة بالمقارنة مع الآثار السلبية، والتي يمكن أن تتحصل عليها الجزائر من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، في تجارتها عموما وبالخصوص الميزان التجاري للتجارة الصناعية، وهذه الاثار يمكن إيجازها كمايلي:

1- انتعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في

الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر أداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني[1]؛

2- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، من شأنه أن يسمح بدخول التكنولوجيا المتطورة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات في شكل استثمار أجنبي مباشر، الأمر الذي يسمح بتطوير القطاع الصناعي ومؤسساته وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، والتي تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تعزيز صادرات البلد الصناعية، ومنه تحسين وضعية للميزان التجاري الصناعي[2]؛

3- فيما يخص الصادرات الجزائرية من المعادن والصناعات الكيميائية، يمكن للجزائر أن تستفيد من الميزات التنافسية التي توفرها اتفاقيات الجات لحيازة القيود في الأسواق العالمية، ولكن بدرجة محدودة بحكم ارتفاع تكلفة الاستخراج أو الإنتاج، وبما أن الجزائر تملك احتياطي لمجموعة من المعادن ذات الطلب العالمي، فإنها تستفيد من المي ازت التنافسية التي توفرها اتفاقيات المنظمة العالمية لتوفرها على العديد من المناجم، مما يفتح لها المجال لان تتوسع في إنتاج تلك المعادن وتصديرها إلى الدول الصناعية بحكم خفض التعريفة الجمركية بنسبة تصل إلى 30%؛[3]

4- ما يلاحظ أن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية، تفرض على الواردات من الدول النامية بما فيها العربية، ولم تستطع هذه البلدان، بسبب ضعفها، وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها، وعلى هذا الأساس، من المحتمل أن يترتب عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الطلب على السلع الصناعية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة؛[4]

---

[1]– فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2011، ص115.

[2]–سلمى سلهي، واقع **الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الإحصاء والاقتصادي القياسي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد2، 2015، ص192.

[3]– معطى الله خير الدين، غياط شريف، الآثار **المحتملة على عضوية الجزائر في منظمة التجارة الدولية على قطاعي التجارة والخدمات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد10،2006، ص 371.

[4] –محمد قويدري، انعكاسات **تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01، 2002، ص20.

5- حماية الصناعات الناشئة وذلك وفقا لما يتيحه البند الثالث من قواعد الجات للبلدان التي تملك صناعات محلية ناشئة، من أن تعمل على حمايتها عن طريق اتخاذ إجراءات حمائية ضد السلع المنافسة، خاصة وان كانت هاته الأخيرة تشكل خط ار على الصناعات أو يتوقع أن تحدث ضرار عليها لذلك فإننا نجد في الجزائر بعض الصناعات التي من الممكن أن تتخذ لنفسها مكانا في الأسواق الدولية ومن بينها بعض الصناعات الغذائية والتي تساهم بشكل كبير في الناتج الصناعي التحويلي الخام بنسبة قاربت 50%، الصناعات البلاستيكية، الصناعات البيتروكمياوية .

الفرع الثاني: الآثار السلبية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الصناعي.

إن المخاطر المترتبة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كبيرة بالمقارنة مع ما يتيحه الانضمام من ايجابيات، وهذا بالأساس راجع إلى هيكل الصادرات الصناعية الجزائرية والتي تعتمد على الصناعات الاستخراجية بشكل كبير بالمقارنة مع الصناعات التحويلية والتي لا تساهم إلا بنسب قليلة جدا، وسوف نتعرض إلى المخاطر والسلبيات التي يتيحها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كمايلي:

1- لعل هيكل الصادرات الجزائرية يجعلها في منأى عن الاستفادة القصوى من الامتيازات التي تمنحها المنظمة في الصدد، كون الجزائر تعتمد بنسب تفوق 97% على إيرادات المحروقات في اغلب السنوات فيما تبقى مساهمة الصادرات من غير المحروقات نسب قليلة لا تقارن مع المحروقات، وكون أن المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، مما يعني أن نسبة متقدمة جدا من صادرات الجزائر غير معنية ولا تستفيد من أي مزايا تذكر، في حين أن البلدان المتقدمة باعتبارها المستهلك الأكبر تفرض رسوما عالية بدعوى ترشيد الاستهلاك والتحفيز على إيجاد مصادر بديلة، وبالتالي فإن حجم الاستفادة من الامتيازات يكون فقط في الصادرات من غير المحروقات، والتي كما ذكرنا لا تشكل أي نسبة تذكر بالمقارنة مع الصادرات النفطية والتي تسيطر على حصة الأسد من إجمالي الصادرات؛

2- بالنسبة للسلع الصناعية ستشهد نموا تدريجيا في الأسعار وخاصة الفروع والأنشطة الأساسية، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها تزايد التركز والاندماج المؤسسي والهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، مما يؤدي إلى تحكمها في الأسعار تحكما احتكاريا، الأمر الذي يؤدي إلى الآثار السلبية على معظم الاقتصاديات لمحدودية التنافسية، ومنه الزيادة في الأسعار وارتفاع فاتورة الواردات

الصناعية، مما يشكل في الأخير تأثيرا سلبيا على الميزان التجاري الصناعي للجزائر طبعا في ظل ضعف هيكل الاقتصاد الوطني؛ [1]

3- في ظل الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالاعتماد الكلي على السلع الصناعية المستوردة، ومع تحرير التجارة سوف تنجر عنه انخفاض في حجم الإنتاج الصناعي لعدم قدرة الإنتاج الصناعي الوطني على المنافسة الأجنبية لا من حيث الكم ولا النوع، وبالتالي ازدياد الواردات الصناعية بسبب التخفيضات الجمركية التي تستفيد منها الدول المتقدمة والمنتجة والمصدرة لهاته السلع، مما قد يسبب أضرار كبيرة على هيكل الاقتصاد الوطني من ناحية ومن ناحية أخرى التأثير السلبي على الميزان التجاري الصناعي من خلال ارتفاع حجم الواردات الصناعية وانخفاض الصادرات الصناعية الجزائرية بسبب الأسباب السالفة الذكر؛ [2]

4- من الممكن أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع تكاليف التصنيع نظرا لارتفاع أسعار براءات الاختراع، وكذا ارتفاع المصاريف الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، مما سيؤثر سلبا على بعض الصناعات بسبب التطورات الواسعة على مستوى تصنيع الغذاء والدواء والصناعات الإلكترونية والبتروكيمياويات، ما يتيح فرصة لسيطرة الاستثمارات الأجنبية، بسبب المعاملة المتكافئة مع الاستثمارات المحلية وبالتالي التأثير على هاته الأخيرة والسيطرة على هاته القطاعات وازدياد الاستيراد مما سيؤدي إلى تدهور وعجز في الميزان التجاري الصناعي والميزان التجاري لهاته الدول عموما، والجزائر تعتبر واحدة من هاته الدول التي لا يمكنها المنافسة في هذا المجال نظرا لضعف الإنتاج الصناعي والاقتصادي عموما.

هذا وبالرغم من كل الصعوبات والمخاطر المحدقة باقتصاد الجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن الانضمام أصبح محتما وسيكون من الأهمية بمكان في المراحل القادمة، إلا أنه وقبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وجب إعادة النظر في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، في جميع الجوانب مما يتيح له اقتصادا متنوعا ومنافسا على جميع الجبهات، وخاصة المنتجات الصناعية من أجل تطوير الصناعة الجزائرية، وتحقيق قفزة نوعية في هذا القطاع خصوصا وان جميع الإمكانيات المادية والبشرية متاحة من أجل النهوض بهذا القطاع والمنافسة الخارجية من خلال الصادرات السلعية الصناعية،

---

[1] -صالح صالحي، الآثار **المتوقعة للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2001، ص ص 53-55.

[2]- معطى الله خير الدين، غياط شريف، مرجع **سابق**، ص 371.

وكذا تحقيق فوائض على مستوى الميزان التجاري، ومن ثم يصبح الجو والوقت مناسبا لانضمام والاستفادة القصوى من جميع الامتيازات التي تتيحها منظمة التجارة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى التخفيف قدر المستطاع من الآثار السلبية على الصناعة الجزائرية والاقتصاد الوطني عموما.

الفرع الثالث: الآفاق والمقترحات لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر للمساهمة في التجارة الخارجية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

مع الوضع الراهن والذي يفرض على الجزائر إيجاد بدائل لتنويع الاقتصاد الجزائري والانفكاك عن الصادرات النفطية لكي يكون اقتصادا قادرا على مواجهة الصدمات المالية والأزمات الاقتصادية العالمية وبغية الوصول إلى مستويات مقبولة للاقتصاد الجزائري بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وجب تكيف القطاع الصناعي مع المتغيرات العالمية بجعله نشاطا اقتصاديا قادرا على خلق الثروة ومناصب العمل وكذا مساهما في الخروج من التبعية المفرطة للريع، لذا نقترح مجموعة من الاقتراحات لتطوير هذا القطاع الحساس والضروري من ناحية، ومن ناحية أخرى التغلب على المشاكل والمعاناة التي لا زال هذا القطاع يتخبط فيها، وخصوصا في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي يتطلب الانضمام إليها القيام بالعديد من الإصلاحات على جميع الأصعدة لتفادي الآثار السلبية المذكورة سابقا، ولهذا نقترح مايلي :

1 – زيادة حصة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي إلى مستويات مقبولة عوض النسب المتدنية التي نشاهدها في الواقع الحالي، وذلك بتقليل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية بشكل كبير وفتح المجال لهاته الصناعة المهمة في الاقتصاد في المرحلة القادمة؛

2- زيادة معدل نمو القطاع الصناعي للوصول إلى مستوى 01%" من خلال:

إعادة النظر في قاعدة 49-51 وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع الحساس، وكذا منح امتيا ازت جبائية للمستثمر الأجنبي، وجعل الكثير من التسهيلات لكي يكون المناخ جاذبا للاستثمار الأجنبي من أجل تطوير القطاع الصناعي، وبالتالي المساهمة في تطوير التجارة الخارجية للجزائر؛

3- ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية وفتح أسواق جديدة على المستوى الإقليمي والجهوي خصوصا بالجبهتين الأفريقية والعربية من خلال الاتفاقات الثنائية تحت مظلتي الاتحاد الإفريقي ومنطقة التجارة العربية الحرة، وكذا الجبهة الأوربية المهمة من خلال الشراكة الاورومتوسطية؛

4- الاهتمام ببيئة النشاط الصناعي، من خلال إعادة تنظيم العقار الصناعي، وتسيير المناطق الصناعية، وتنظيم النشاط التجاري، وتأهيل اليد العاملة؛

5 – الاهتمام بفروع الصناعة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسب مقبولة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الغذائية والصناعات البتروكمياوية والمعدنية، وهذا دون إغفال النظر عن باقي الفروع الأخرى للصناعة التحويلية في الجزائر؛[1]

6–تشجيع وتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف النشاطات الاقتصادية وبالأخص **النشاط** الصناعي الذي له دور في تفعيل نشاطات أخرى؛

7 – إعادة تأهيل المنطق الصناعية وتنظيمها وتسييرها عن طريق شركات مساهمة.[2]

8– اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الصناعي وتأهيله ليصبح قاد ار على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانات المتوافرة من مواد أولية ويد عاملة، إضافة للغلاف المالي الكبير المخصص لهذا القطاع؛

9 – تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة من خلال تشجيع تمويل الاستثمارات الصناعية [3]؛

[1]– سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025** – "،مذكرة دكتوراه ، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، ص ص ، 214–225.

[2]–إسماعيل صاري، حنان درحمون، **إستراتيجية السياسة الصناعية في الجزائر للتخفيف من الصدمات الخارجية على ضوء تجربة دول شرق آسيا**، المؤتمر الدولي–إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر–، جامعة لونيسي علي البليدة – 2–، نوفمبر 2018، ص 14.

[3]– صباغ رفيقة، **استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية**، المؤتمر الدولي –إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر–، جامعة لونيسي علي البليدة – 2–، نوفمبر 2018، ص ص18–19.

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان الخدمات في الجزائر.

يعتبر قطاع الخدمات كغيره من القطاعات الاقتصادية التي لزالت غائبة عن المساهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تشير كل المؤشرات إلى ضعف هذا القطاع مقارنة بما هو موجود في الساحة العالمية من تطور كبير في هذا القطاع.

وبالرغم من التطور الذي عرفه هذا القطاع في السنوات الأخيرة في الجزائر، إلا أنه لا يزال من القطاعات الغير فعالة في الاقتصاد الوطني، هذا بالرغم من تحسنه مقارنة بالقطاعات الأخرى، وسوف نتعرض في هذا المطلب إلى التعرف على قطاع الخدمات في الجزائر، وكذا التطرق إلى أهم الآثار الإيجابية والسلبية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على رصيد ميزان الخدمات في الجزائر.

المطلب الأول: مكانة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري.

يمكن التعرف على المكانة التي يتمتع بها قطاع الخدمات في الجزائر من خلال التعرف على مساهمة هذا القطاع في توفير العمالة من ناحية، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى التعرف على ميزان الخدمات من صادرات واردات خدمية.

الفرع الأول: مساهمة قطاع الخدمات في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة(2010-2017).

يمكنا التعرف على مدى استقطاب هذا القطاع لليد العاملة انطلاقا من معطيات الجدول التالي.

جدول رقم(14): تطور عدد ونسب العاملين في قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

(الوحدة: بالآلاف، النسبة : %)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العمالة في قطاع الخدمات	5377	5603	6260	6449	6486	6224	6620	6536
العمالة الإجمالية	9736	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10859
العاملين في قطاع الخدمات%	**55.22**	**58.37**	**61.55**	**59.80**	**63.34**	**58.75**	**61.04**	**60.18**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

ONS, **activite ,emploi et chômage en 2017**, N° 785 p13.

يعتبر القطاع الخدمي من اكبر القطاعات استقطابا للعمالة، حيث يسيطر هذا القطاع على أكثر 60% إجمالي اليد العاملة، وقد عرف هذا القطاع تطورا في السنوات الأخيرة، ويشغل القطاع الخدمي في

الجزائر أكثر من 6 ملايين موظف سنة 2017[1]، وهذا يعود إلى إن الاقتصاديات الريعية تتميز بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي، مما يؤدي إلى ازدياد ملحوظ في حجم العمل غير المنتج والإنفاق الاستهلاكي، هذا بالإضافة إلى ضعف أداء القطاعات الأخرى على غرار الصناعة والزارعة والأشغال العمومية على استيعاب عدد كبير من العمال.

ثانيا: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010–2017).

يساهم قطاع الخدمات في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي بنسب معتبرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

جدول رقم(15) : نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010–2017)

(الوحدة : القيمة : مليون دج، النسبة:%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع الخدمات	2 638,7	2 961,0	3 305,2	3 849,8	4 186,4	4 546,6	4 837,8	5153,9
الناتج المحلي الإجمالي	12049,5	384,8 14	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,7	18906,6
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي %	**21,9**	**20,6**	**20,4**	**23,1**	**24,3**	**27,2**	**27,8**	**27.2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2011، 2012، 2017.

تعد مساهمة الخدمات الأهم بعد مساهمة المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 2.27 % سنة 2017 من إجمالي الناتج الداخلي، في انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016، وبقيمة مضافة قدرت ب 9.5153 مليون دج، ارتفعت المساهمة لهذا القطاع في السنوات الأخيرة منتقلة إلى 8.27 %سنة 2016، بعدما كانت 6.20 %سنة 2011، وهي نسب معتبرة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة 2014 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وانما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البترول سنة 2014 ثم 42 دولار سنة 2016، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1] ONS, **activite ,emploi et chômage en 2017**, N° 785 p18.

[2]–ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد19، 2018، ص28.

ثالثا: وضعية ميزان الخدمات خلال الفترة(2010–2017).

عرف ميزان الخدمات عجزا متواصلا طيلة فترة الدراسة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(16) : تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة(2010–2017) (الوحدة :مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات الخدمات	3,4	3,6	3,7	3,7	3,5	3,4	3,4	3,2
واردات الخدمات	11,8	12,5	10,8	10,7	11,8	11,0	10,8	11,5
رصيد ميزان الخدمات	- 8.4	- 8.9	- 7.1	- 7	- 8.3	- 7.6	- 7.4	- 8.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **العدد الفصلي الأول 2019**، الكويت، 2019، ص12.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن في ميزان الخدمات الجزائر شهد عجزا مستمرا طوال فترة الدراسة بنسب متفاوتة، حيث قدر في حدود 8 مليار دولار، وقد بلغ أدنى مستوياته سنة 2013 بعجز قدر بحدود 7 مليار دولار، بينما كانت اعلى مستوياته سنة 2011، أين بلغ ما يقارب 9.8 مليار دولار، فيما عرفت الصادرات الخدمية شبه استقرار في مستويات بلغت3 مليار دولار، بينما كانت الواردات متذبذبة بين 10 إلى 12 مليار دولار طوال فترة الدراسة من 2010 إلى 2017 .

المطلب الثاني: الآثار الايجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على الميزان التجاري الخدمي.

تعتبر الجزائر من الدول التي يعاني ميزانها التجاري الخدمي من عجز مزمن نظرا لكونها من الدول المستوردة للخدمات، وبالرغم من صادراتها في هذا المجال إلا إنها لا تزال غير كافية، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى الآثار الايجابية للانضمام على ميزان الخدمات كمايلي:

فيما يخص الآثار الايجابية على قطاع الخدمات بما في ذلك السياحة والتامين والنقل والاتصالات وكذا الخدمات المصرفية والمالية فهناك العديد من الامتيازات التي تؤدي إلى تطوير هذا القطاعات، حيث أن ودخول منافسين أجانب سيؤدي إلى توافر الخدمات في كل المجلات كما ونوعا وكذا وبسعر وجودة بالإضافة إلى نقل التقنية والتكنولوجيا في جميع المجالات الخدمية من خدمات مصرفية ومالية وكذا خدمات تأمينية ونقل واتصالات ..الخ، بالإضافة إلى تطور الهياكل القاعدية وتحسين أداء القطاعات الأخرى، وكذا تحفيز الخدمات المحلية للمنافسة بسبب دخول الأجانب إلى السوق الجزائرية بفضل ما تتيحه المنافسة والتحرير

المالي من تخفيض تكاليف الخدمة وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات وتطويرها باستمرارها، هذا بالإضافة إلى العديد من الآثار الايجابية الأخرى في كل مجال خدمي لوحده[1].

أما عن حقوق الملكية الفكرية فأنه في حالة التزام الجزائر بهاته الحقوق بسبب الانضمام، فان وجود براءات اختراع هذا سوف يؤدي إلى استغلال الكفاءات المحلية والتقليل من هجرة الأدمغة والكفاءات من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة الاستثمار في الجزائر لكون الحقوق مضمونة[2]، بالإضافة إلى حماية المستهلك من أثار الزيف والتقليد في المنتجات وخصوصا الاستهلاكية.

المطلب الثالث: الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على الميزان التجاري الخدمي.

على النقيض من ذلك فإن الآثار السلبية للانضمام على الميزان التجاري الخدمي ستكون أكبر بكثير مقارنة بالجانب الايجابي، وهذا نظرا لضعف أداء القطاعات الخدمية في الجزائر غرار المؤسسات المصرفية والمالية في الجزائر والتي تعاني من ضعف أدائها في الاقتصاد وبالتالي التحرير المالي والمنافسة يجعلها لن تصمد ولن تكون في وضع تنافسي أبدا مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية الكبرى وشركات التامين، وما تتيحه من جودة وتنوع في خدماتها وكفاءتها التسويقية والإدارية، مما يؤدي إلى استقطاب الودائع المحلية والتحكم في الاستثمار المحلي، ويصبح الاقتصاد الوطني تحت تصرف المصارف والبنوك الدولية، أما عن قطاع السياحة فقد يتأثر سلبا بالانضمام نظرا لضعف هذا القطاع بسبب زيادة دخول الوكالات السياحية الأجنبية والتي تقوم أصلا باستنزاف العملة الصعبة وتحويل أرباحها إلى الخارج، بالإضافة إلى جلب العمالة الأجنبية في هذا القطاع وبالتالي ازدياد البطالة، بالإضافة إلى كون قطاع السياحة قطاع لن يستفيد كثيرا، فهو قطاع يعاني من الكثير من المشاكل، هذا بالإضافة إلى القطاعات الخدمية الأخرى والتي ستنسحب من السوق وتترك مكانها للوافد الأجنبي نظرا لعدم قدرتها على تنويع وتوفير وتخفيض تكلفة خدماتها مقارنة بالأجنبية[3].

أما عن حقوق الملكية الفكرية فإن التزام الجزائر بها سوف يؤدي إلى تحميل الصناعة أعباء إضافية تقلل من وضعها التنافسي، بالإضافة إلى صعوبة نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع بشكل كبير من الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها في الجزائر، أضف إلى ذلك حرمان الجزائر من التقليد والمحاكاة للمنتجات بسبب حظر التقليد والمحاكاة للمنتجات المتاحة[4].

---

[1] وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر) 2009-1999**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014، ص 327-335 .

[2] عبد الله ب ارهيمي، قويدر عياش، **مرجع سابق**، ص 69.

[3] -صالح صالحي، مرجع **سابق**، ص 60.

[4]-عبد الله براهيمي، قويدر عياش، **مرجع سابق** ، ص 69.

وعليه فان الآثار السلبية في المدى القصير وفي الظروف الحالية ستكون وخيمة على هذا القطاع خصوصا إذا لم يعد تأهيل والنظر في هاته القطاعات من جديد قبل دخول غمار المنظمة العالمية للتجارة، وعلى هذا الأساس وجب إعادة تأهيل المؤسسات الخدمية ووضع إستراتيجية لذلك، من أجل الاستعداد التام لظروف المنافسة الخارجية، وعدم التسرع في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على الأقل في المدى المتوسط، نظرا لما قد تجنيه الجزائر من آثار وخيمة على كل قطاعاتها وخاصة قطاعها الخدمي.

خلاصة الفصل الثاني :

لقد سعت الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقدمت بخطوات كبيرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الا أن ملفها لم يحسم بعد ولازالت خارج أسوار المنظمة، ومن خلال تعرضنا لواقع الاقتصاد الوطني في جانبه الزراعي والصناعي والخدمي، يلاحظ الضعف الشديد للقطاعات المنتجة للثروة في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكذا التجارة الخارجية، وهذا بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني من ناحية، وضعف السياسات المنتهجة لتنويع الاقتصاد من ناحية أخرى، وبالتالي ومن خلال عرضنا لأهم الآثار المتوقعة على الميزان التجاري لجميع القطاعات، وبالنظر إلى اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة، والمشاكل التي أثيرت بسبب هذا الانخفاض، إضافة إلى كون الصادرات الجزائرية معظمها محروقات وهي لا تدخل ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، يمكننا القول أن استفادة الجزائر من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في حال الانضمام أمر يكاد يكون معدوما وهذا مقارنة بالآثار السلبية على التجارة الخارجية والميزان التجاري بالخصوص، مما يعني زيادة العجز في للميزان التجاري نظرا لكون الجزائر بلد مستورد لمعظم المنتجات، وبالتالي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية س وف يجعل منها سوقا كبيرة استهلاكية لفضلات ومنتجات الدول الكبرى.

الخـــاتمــة

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هاته الدراسة التعرض الى أهم الانعكاسات والآثار في شقيها الايجابي والسلبي التي يمكن أن تتعرض لها التجارة الخارجية والميزان التجاري بالخصوص، وتوصلنا الى أن الجزائر وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد الوطني لا يمكن لها الاستفادة من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا بالنظر الى تجربة الجزائر مع الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة وفشلها في الاستفادة من هاته الاتفاقية

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دارستنا لهذا الموضوع، وبناء على الفرضيات التي تم اعتمادها، فقد جاءت نتائج اختبار الفرضيات المقترحة كمايلي:

- **الفرضية الأولى:** تم إثبات صحتها، فالميزان التجاري يعتبر أهم مكونات مي ازن المدفوعات وأحد أهم الحسابات الموجودة فيه، كما ويعتبر من أهم المعايير والمؤشرات الاقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم المؤشرات للحكم على الوضعية الخارجية للدول، وتعتمد عليه الدول كمعيار أساسي لوضع التجارة الخارجيةٌ.
- **الفرضية الثانية:** المنظمة العالمية للتجارة تعتبر الإطار المؤسسي للنظام التجاري العالمي، وقد كان لظهورها الكثير من المبررات والتي تأتي في مقدمتها جعل إطار مؤسسي ومنظم وملزم وأكثر صرامة مما كانت عليه قبل إنشائها فقد كانت اتفاقيات فقط، لتأتي بعد ذلك المنظمة العالمية للتجارة لتعطي صبغة أكثر عدالة لحماية الدول الضعيفة من تعسف وتعنت الدول الكبرى، وبالتالي أصبح كيان منظم للنظام التجاري الدولي.
- **الفرضية الثالثة:** لقد تم إثبات صحة هاته الفرضية أيضا، فبحكم طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي هو في الحقيقة اقتصادي ريعي ويعتمد على المحروقات في صادراته والتي هي أصلا غير مدرجة ضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، فقد لا تكون هناك استفادة للصاد ارت الجزائرية من الانضمام، كون الصادرات الغير النفطية في الحقيقة لازالت تظهر بنسب ضعيفة جدا مقارنة بقطاع المحروقات، وبالتالي سوف تزداد معاناة القطاع الصناعي والزراعي في الجزائر مستقبلا نظرا لتهميشهما في الاقتصاد الجزائري، أضف إلى ذلك جانب الواردات والذي سوف يتأثر كذلك

لقد توصلت الدراسة التي قمنا بها إلى جملة من النتائج ذكر أهمها كمايلي:

1- إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات من النفط، من ناحية وغير قادر على مواجهة المنافسة الخارجية في جميع المجالات من ناحية أخرى،

2- ضعف وعدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة والمنتهجة من أجل تشجيع القطاعات الاقتصادية المنتجة سواء في الجانب الصناعي أو الزراعي أو حتى الخدمي، مما يدل على عدم نجاعتها.

3- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى زيادة الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، والذي هو في الحقيقة يعاني من العديد من المشاكل، وسوف يؤدي الانضمام إلى تفاقم هاته المشاكل من جهة، وزيادة التبعية الغذائية للخارج.

4- إن الفائض الذي كانت تحققه الجزائر في سنوات مضت في الميزان التجاري لا يدل على قوة الاقتصاد الوطني، بقدر ما هو إلا فوائض بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.

5- القطاع الصناعي في الجزائر مثله مثل القطاعات الأخرى المهمشة في المساهمة في التصدير وبالتالي القطاع الصناعي سوف يتكبد خسائر إضافية نظرا لعدم كفاءته ولكونه يحتاج إلى طاقات كبرى،

6- ضعف أداء القطاعات الاقتصادية في تكوين الثروة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يجعل كل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والأشغال العمومية وغيرها لا تقارن بأداء قطاع المحروقات الأساسي في الجزائر.

7- نظرا لان المنتجات النفطية غير مدرجة ضمن الاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فان استفادة الجزائر من الانضمام سوف تكون محدودة وأن أكثر من 97 % من صادرات الجزائر لا تستفيد من أي مزايا، ؛

8- طول المفاوضات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي دامت أكثر من 25 سنة، ولا زالت الجزائر لم تنظم بعد، وهذا يرجع إلى الموقف المتردد للجزائر في الانضمام.

9- وتيرة المفاوضات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقفة أساسا على مداخيل الجزائر من المحروقات والمتحكم فيها أسعار النفط.

10- محاولة تأخير الجزائر للانضمام من خلال طرح الكثير من القضايا والأسئلة للجزائر وخصوصا من طرف الاتحاد الأوربي.

10- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف سيؤدي إلى أن تعامل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بمثل الامتيازات التي تمنحها الجزائر للاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الاورومتوسطية وهذا لا يخدم الجزائر بالأكيد.

توصيات الدارسة:

1- التريث في قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت الحالي، نظرا لما نعانيه من آفات اقتصادية قد تزداد كثيرا في حالة الانضمام، وقد تؤدي إلى تبعات اجتماعية واقتصادية كبيرة يمكن أن تؤدي إلى انزلاقات غير محمودة العواقب بشكل يؤدي إلى القضاء على هوية المجتمع والقضاء على اقتصاده تماما،

2- محاولة الاتجاه إلى تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات المنتجة والتي تملك فيه الجزائر العديد من المؤهلات والإمكانيات، على غرار القطاع الزراعي والذي سوف يؤدي الاستثمار الصحيح فيه إلى تحقيق فوائض تؤدي إلى القضاء على التبعية الغذائية من جهة، والتي تعاني منها الجزائر بسبب ارتفاع فاتورة الغذاء والذي لا تؤمنه الجزائر حاليا من إنتاجها بل تعتمد على الواردات بشكل كبير .

3- استغلال الميزات النسبية المكتسبة في بعض من المنتوجات الزراعية وتشجيع التصدير من أجل بناء قاعدة تصديرية لهاته المنتوجات والتي ستساهم بشكل كبير في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات،

4- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا يتطلب المزيد من الوقت والجهد وبالتالي العمل على العديد من الاتجاهات لتأهيل المؤسسات الوطنية للمنافسة الأجنبية.

5- العمل على دراسة الآثار الايجابية والسلبية مع الخبراء والمختصين في شؤون المنظمة العالمية للتجارة وهذا لتعظيم الاستفادة من الايجابيات وتفادي السلبيات التي قد تنجر من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

6- تعزيز القدرة التفاوضية للجزائر بكفاءات عالية المستوى في مجال التحكيم والمفاوضات الدولية، وهذا لجعل المفاوض الجزائري على قدرة عالية على الإقناع، وبالتالي الاستفادة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في حالة التأهب التام له؛

7- القيام بإصلاحات على جميع المستويات (النقدية، والمالية، والتجارية، السياسية، الاجتماعية...الخ) الهدف منها هو دعم التوجه الجديد نحو التوجه نحو القطاعات المنتجة والانفكاك عن قطاع المحروقات، ودمج العديد من القطاع الغير الرسمي في الاقتصاد، وكذا محاولة تبني خطة من أجل الإقلاع الاقتصادي في المستقبل،

آفاق الدارسة:

من خلال بحثنا حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، إلا أن بحثنا لا يقف عند هذا الحد، فهناك العديد من الجوانب التي لم نتناولها بالبحث والدارسة، ويمكن أن تشكل مواضيع لأبحاث لاحقة في هذا الصدد، ولهذا نقترح:

- أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني؛
- الميزان التجاري في ظل المتغيرات الراهنة للاقتصاد الوطني؛
- أثر التحرير التجاري على رصيد الميزان التجاري خارج نطاق المحروقات؛
- أثر الانفتاح التجاري على الصادرات الزراعية في الجزائر؛

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

I. الكتب باللغة العربية:

1. آيات الله مولحسان، فرصة **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجله الإحياء، جامعة باتنة، العدد 01، 2007.
2. جامعة الدول العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلد: 37، 2017.
3. جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي** : النظريات والممارسات1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
4. حربي محمد موسى عريقات، " مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي "
5. حسام على داود، " مبادئ الاقتصاد الكلي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع "، عمان، 2004.
6. حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، العدد22، الكويت : الكويت، 2004.

18- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية الطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
8. سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 .
9. سمير القماني، **منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، ط1، المكتبة الوطنية، المملكة العربية السعودية، .2003
10. شوشان زهير، " تقلبات أسعار الصرف وآثارها غلى الميزان التجاري "، مذكرة ماستر أكاديمي مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015.
11. عدنان تاية النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن، 2012،
12. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي، عمان: الأردن، 1999.
13. عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
14. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2004.
15. محفوظ لعشب، **المنظمة التجارة العالمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
16. مصطفى سلامة، **قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998.

17.مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية**، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006..

18. ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

19.ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، مجله الباحث، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة، العدد3، 2004.

20.هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ، ، 2006، ص223.

II. المذكرات:

1. بوخالفة علي، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015.

2. سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025** – "، مذكرة دكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017.

3. الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدل** –، مذكره دكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر، 2007،

4. عبد القادر غطاس، **الدور الإنمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية**، مذكرة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2017.

5. غردي محمد، القطاع **الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012-2011.

6. بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016-2017،

7. وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر) 2009-1999**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014.

III. المجلات:

1. الأخضر بن عمر، رياض ريمي، **الغذاء في العالم العربي، الواقع والتحديات**، مجلة الدارسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 01، 2011.

2. آيات الله مولحسان، **تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الزارعة على التجارة الزراعية للجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 27، 2012
3. ريغي هشام، **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 05، 2016
4. سلامي ميلود، بوستة جمال، **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد 07، ، 2017..
5. سلمى سلهي، واقع **الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الإحصاء والاقتصادي القياسي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد2، .2015
6. صالح صالحي، الآثار **المتوقعة للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2001.
7. ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد19، 2018.
8. عياش قويدر، براهيمي عبد الله، آثار **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد02، 2001.
9. غردي محمد، **تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة لحمايته**، مجلة التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة البليدة – 2–، العدد01، 2017.
10. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، .2011
11. محمد حشماوي، **الأخضر بن عمر، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد09، 2015.
12. محمد قويدري، انعكاسات **تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01، 2002.
13. معطى الله خير الدين، غياط شريف، الآثار **المحتملة على عضوية الجزائر في منظمة التجارة الدولية على قطاعي التجارة والخدمات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد10، 2006.
14. وفاء رمضاني، حياة عثماني، أثر **مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992 – 2017)** مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد04، 2017.

15. يعقوبن صليحة، تطور **القطاع الصناعي العمومي في الجزائر : واقع وتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر، العدد01، 2018.

IV. المؤتمرات:

1. إسماعيل صاري، حنان درحمون، **إستراتيجية السياسة الصناعية في الجزائر للتخفيف من الصدمات الخارجية على ضوء تجربة دول شرق آسيا**، المؤتمر الدولي-إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر-، جامعة لونيسي علي البليدة – 2-، نوفمبر 2018.
2. صباغ رفيقة، **استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية**، المؤتمر الدولي -إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر-، جامعة لونيسي علي البليدة – 2-، نوفمبر 2018.

V. التقارير

1. الهيئة العامة للإحصاء، الميزان التجاري، سبتمبر 2018 gov.sa.
2. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010
3. . ONS, **activite ,emploi et chômage en 2017**, N° 785 .

VII- المواقع الالكترونية:

1. http://www.anagriculture2022.website/?page_id=4608
2. http://www.andi.dz/PDF/import-export/EXPORTATION%202013%202014%20ar.pdf
3. https://arabic.sputniknews.com/business/20180205102977421-:
4. https://www.algerie-eco.com/2018/02/05/adhesion-a-lomc-lalgerie-nest-pressee/
5. https://www.wto.org/french/news_f/archive_f/country_arc_f.htm?country1=DZA#
6. https://www.wto.org/french/news_f/news13_f/acc_dza_05apr13_f.htm
7. https://www.wto.org/french/news_f/news14_f/acc_dza_31mar14_f.htm
8. https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/whatis_e.htm: ا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عزيزي زليخة المولود(ة) بتاريخ: 1983/01/12 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201746439 الصادرة بتاريخ: 2017/08/09 عن: دائرة حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: واقع وأفاق الميزان التجاري في ظل الانظمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

على اعتبار أن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة أصبح من الضروريات التي تفرضها العولمة الاقتصادية فلقد سارعت الدول الى الانضمام قصد الاستفادة من المزايا التي تتيحها هاته المنظمة ، وقد جاءت هاته الدراسة للتعرف عن كثب على انعكاسات الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري للجزائر، وذلك من خلال التعرف على المنظمة العالمية للتجارة وكذا أثارها على الدول النامية عموما بإيجابيها وسلبياتها، فيما تم التركيز على التعرف على هيكل الاقتصاد الجزائري وتحليل واقع الميزان التجاري والتجارة الخارجية للجزائر، وكذا استشراف الآثار التي يمكن أن تطال الاقتصاد الجزائري عموما وبالخصوص الميزان التجاري لتجارتنا الخارجية في القطاع الزراعي والصناعي وكذا الخدمي.

وقد توصلت الدراسة الى أن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت ال ارهن مغامرة غير مدروسة العواقب ومجازفة يمكن أن تعصف بالاقتصاد الوطني، وهذا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فيما تبقى القطاعات الاقتصادية المنتجة على اغرر القطاع الصناعي والزراعي تعاني من تهميش شبه تام ، ولذا فانضمامنا الى المنظمة العلمية للتجارة سوف يعود علينا بالكثير من الآثار السلبية ، مع ضآلة ومحدودية التأثير الايجابي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاحية : الميزان التجاري ، المنظمة العالمية للتجارة ،التجارة الخارجية ، هيكل الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

Considering that accession to the World Trade Organization has become one of the necessities imposed by economic globalization, countries have rushed to join in order to benefit from the advantages offered by this organization. By getting to know the World Trade Organization as well as its effects on developing countries in general with its positives and negatives, while the focus was on identifying the structure of the Algerian economy and analyzing the reality of the trade balance and foreign trade of Algeria, as well as anticipating the effects that could affect the Algerian economy in general and in particular the trade balance of our foreign trade in the sector Agricultural, industrial, as well as service.

The study concluded that Algeria's accession to the World Trade Organization at the most recent time is an ill-considered adventure and a risk that could afflict the national economy. Our accession to the Scientific Organization for Trade will bring us many negative effects, with the small and limited positive impact of joining the World Trade Organization.

Keywords: trade balance, world trade organization, foreign trade, the structure of the Algerian econom